

Distr.: General  
21 September 2022  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

## الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر - 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البندان 2 و4 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

التقدم المحرز والتحديات المتبقية فيما يتعلق بتوصيات البعثة الدولية  
المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار

## تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان\*

موجز

عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 21/46، يتضمن هذا التقرير تقييماً للإجراءات التي اتخذتها مختلف الجهات الفاعلة في أعقاب إصدار البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار في عام 2019 ورقة غرفة اجتماعات بشأن المصالح الاقتصادية لجيش ميانمار. كما يتضمن تحديداً للتحديات المستمرة والناشئة، مستخدماً أمثلة لتسليط الضوء على القضايا ذات الصلة.

\* قُدِّم هذا التقرير بعد الموعد النهائي المقرر لتقديمه لكي يتضمن أحدث المعلومات.



## أولاً- المقدمة والمنهجية

- 1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 21/46، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعد تقريراً شاملاً عن التقدم المحرز والتحديات المتبقية فيما يتعلق بتوصيات البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار وأن تقدمه إليه في دورته الحادية والخمسين في ورقة غرفة الاجتماعات التي أعدها بشأن المصالح الاقتصادية لجيش ميانمار (التاتاماداو)، وأن تقدّم مزيداً من التوصيات في تقريرها<sup>(1)</sup>.
- 2- وخلصت البعثة في ورقتها إلى أن قيادة الجيش في الاعتماد على مصادر متنوعة من الإيرادات وقدرته على ذلك قد مكنته سلوكه، بما في ذلك ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة. وحققت البعثة في خمسة مجالات من التي تخص المصالح الاقتصادية للجيش، وتوصلت إلى استنتاجات وأدرجت، في مرفقات منفصلة، لائحة بالأفراد والشركات المتورطة. واستهدفت توصياتها سبع مجموعات من الجهات الفاعلة. والتحديات والردود على الورقة الأصلية متاحة للجمهور<sup>(2)</sup>.
- 3- ويتضمن هذا التقرير تقييماً للإجراءات التي اتخذتها مختلف الجهات الفاعلة من تاريخ إصدار ورقة البعثة حتى 31 تموز/يوليه 2022. كما يتضمن تحديداً للتحديات المستمرة والناشئة، مستخدماً أمثلة لتبسيط الضوء على القضايا ذات الصلة.
- 4- وقد أعدّ هذا التقرير باستخدام مواد مفتوحة المصدر جُمعت وخضعت لتقييمات المصادقية، بما فيها قواعد بيانات المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية في ميانمار، وسجلات الشركات، والتقارير العامة التي تحتوي على معلومات مباشرة متأتية من مصادر موثوقة وذات مصداقية، والصور والتحليلات الساتلية. وبالإضافة إلى الدعوة المفتوحة لتقديم الأوراق<sup>(3)</sup>، تمّ قدر الإمكان الاتصال بجميع الكيانات المذكورة (26 دولة و 41 شركة و 11 مؤسسة) أثناء عملية الصياغة. وجرى النظر على النحو الواجب في جميع الأوراق الواردة البالغ عددها 42 ورقة. وأجريت أيضاً مقابلات عن بعد مع خبراء متخصصين وصحفيين وجهات فاعلة في المجتمع المدني. وتوجد في الملف ملاحظات من هذه الاجتماعات السرية. ونظراً للمخاطر الأمنية الجسيمة التي يواجهها الأفراد في ميانمار منذ أن شن الجيش انقلابه<sup>(4)</sup>، أعطت المفوضية الأولوية لسلامة جميع المحاورين دون اعتبارات أخرى.

## ثانياً- السياق

### ألف- المعلومات الأساسية

- 5- كانت ميانمار تحت قيادة حكومة تقودها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية عندما عين مجلس حقوق الإنسان البعثة في 2017 وعندما أصدرت الأخيرة التقارير والأوراق المواضيعية التي كُلفت بتقديمها في 2018 و 2019. واتخذت الحكومة التي تقودها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية خطواتها الأولى

(1) <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/myanmar-ffm/economic-interests-myanmar-military>

(2) المرجع نفسه.

(3) <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2022/call-submissions-report-progress-and-challenges-regarding-recommendations>

(4) شن جيش ميانمار انقلابه في شباط/فبراير 2021، لكنه لم يعزّز سيطرته على البلاد.

نحو إرساء الديمقراطية والحوكمة الرشيدة وزيادة التحرير الاقتصادي، حتى مع احتفاظ الجيش بصلاحياته المكفولة له دستورياً.

- 6- وخلال هذه الفترة، قاد التاماداو حملة عنف أدت إلى نزوح جماعي ثالث للروهنجيا إلى بنغلاديش<sup>(5)</sup>، مما أدى إلى مباشرة إجراءات أمام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. وقد ارتكبت الوحدات العسكرية فظائع مماثلة ضد مجتمعات الأقليات الإثنية الأخرى على مدى العقود السابقة.
- 7- ومنذ شنّ انقلابها في 1 شباط/فبراير 2021، ارتكبت التاماداو بشكل منهجي انتهاكات لحقوق الإنسان أثّرت على شعب ميانمار في جميع أنحاء البلاد. وتشمل هذه الانتهاكات كامل نطاق الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ووجدت المفوضية أسباباً معقولة للاعتقاد بأن بعضها قد يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية، وإلى جرائم حرب متى ما اقتضى الأمر. وترد هذه التوصيات في تقارير منفصلة<sup>(6)</sup>.

## باء - السياسات الاقتصادية والمؤسسات

- 8- دفع الجيش، الذي يقدم نفسه على أنه "مجلس إدارة الدولة" برئاسة القائد العام<sup>(7)</sup>، الاقتصاد الذي تضرر بشدة من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى الوقوع في أزمة متفاقمة، كما تشير التقديرات إلى تضاعف مستويات الفقر منذ آذار/مارس 2020<sup>(8)</sup> وبالمقارنة مع الميزانية الحكومية السنوية الأخيرة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، زاد مجلس إدارة الدولة في ميزانيته للفترة 2023/2022 من الإنفاق الدفاعي بنسبة 10 إلى 12 في المائة، مع خفض مخصصات التعليم (بنسبة 8,4 إلى 7 في المائة)، والصحة (بنسبة 4,2 إلى 2,8 في المائة)، والرعاية الاجتماعية (بنسبة 0,5 إلى 0,3 في المائة).
- 9- وفي حين أن القطاع المالي في ميانمار قد تأثر في البداية بمشاركة موظفي المصارف في حركة العصيان المدني وبعملات إغلاق شبكة الإنترنت، فإن الانقلاب والقيود اللاحقة التي فرضها مصرف ميانمار المركزي على إمكانية الوصول إلى الودائع المصرفية عجلت أساساً بحدوث إقبال كبير على المصارف، مما أدى إلى زيادة الطلب على الذهب ودولارات الولايات المتحدة كتحوط ضد انخفاض قيمة الكيات الميانماري.
- 10- وسعيًا إلى تحقيق استقرار الكيات، عمد مصرف ميانمار المركزي في البداية إلى بيع احتياطاته من دولارات الولايات المتحدة بالمزاد العلني، على الرغم من أن مجلس إدارة الدولة اعتمد تدريجياً على أسعار الصرف الثابتة للكيات مقابل دولار الولايات المتحدة<sup>(9)</sup>؛ والحظر العام على الأرصد النقدية الأجنبية<sup>(10)</sup>؛ وزيادة في نطاق انتشار السلع الأساسية والسلع الخاضعة لتراخيص الاستيراد والتصدير<sup>(11)</sup>. وكان هذا التنظيم الصارم لتدفقات العملة الأجنبية يهدف، من بين أغراض أخرى، إلى

(5) وقعت عمليات الإبعاد السابقة في عام 1978 وبين عامي 1991-1992.

(6) <https://www.ohchr.org/sites/default/files/HRBodies/HRC/A/HRC/49/72/A/HRC/48/67>

(RegularSessions/Session48/Documents/A\_HRC\_48\_CRP2\_EN.pdf).

(7) <https://bangkok.ohchr.org/5902-2/>

(8) <https://www.worldbank.org/en/country/myanmar/publication/myanmar-economic-monitor-july-2022-reforms-reversed>

(9) الأمر التوجيهي الصادر عن مصرف ميانمار المركزي 2022/4؛ والإخطار رقم 2022/36.

(10) الإخطار رقم 2022/12 الصادر عن مصرف ميانمار المركزي والتوجيه 2022/5؛ والرسالة FE-1/69؛ والرسالة FE-1/754.

(11) [https://www.vdb-loi.com/mm\\_publications/an-increasing-number-of-goods-are-now-subject-to-import-licensing](https://www.vdb-loi.com/mm_publications/an-increasing-number-of-goods-are-now-subject-to-import-licensing) و <https://www.commerce.gov.mm/en/category/%E1%80%95%E1%80%AD%E1>

ضمان احتياطات كافية لما يلي: خدمة الديون الخارجية واستيراد سلع معينة وشراء المعدات واللوازم العسكرية وشراء المدخلات الأجنبية للشركات المملوكة للجيش<sup>(12)</sup>، وكلها تتطلب مدفوعات بالعملة الأجنبية.

11- وبالإضافة إلى ذلك، عقد مجلس إدارة الدولة العديد من مزادات الأحجار الكريمة والمعادن والأخشاب لكسب العملة الأجنبية<sup>(13)</sup>. وتشمل المصادر القطاعية الأخرى لإيرادات القطع الأجنبي لمجلس إدارة الدولة النفط والغاز والتعدين والاتصالات والجمارك، بما في ذلك الإيرادات المتأتية من المؤسسات المملوكة للدولة.

12- وقد وضعت حكومة الوحدة الوطنية<sup>(14)</sup> - التي تسعى إلى الحصول على اعتراف دولي بها بوصفها حكومة للبلاد - بعض السياسات التي تهدف في الوقت نفسه إلى تشجيع الأعمال التجارية المسؤولة والحد من التدفقات المالية إلى الجيش. وتشمل هذه السياسات إطاراً ثلاثي الركائز يوجّه الاستثمار المسؤول والعمليات المستمرة؛ وسياسة مسؤولة اجتماعياً لفك الارتباط؛ وعدم الاعتراف بجميع المشاريع الاستثمارية التي وافقت عليها لجنة ميانمار للاستثمار والتهديد باتخاذ إجراءات قانونية ضدها بعد 1 شباط/فبراير 2021؛ وسياسة الجزاءات.

13- وفي ميانمار، تتمتع المؤسسات المملوكة للدولة بحقوق احتكارية على الأنشطة الاقتصادية في 12 قطاعاً، إما عن طريق المشاريع المشتركة أو الملكية الفردية<sup>(15)</sup>. وتلعب الشركات الاستخراجية المملوكة للدولة دوراً مهماً نسبياً في الاقتصاد، إذ أنها ساهمت بنسبة تقدر بنحو 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017. وعلى الرغم من ذلك، فإن معظم الشركات المملوكة للدولة تعمل كأقسام تشغيلية داخل الوزارات التنفيذية - التي تخضع الآن لسيطرة مجلس إدارة الدولة - بدلاً من أن تعمل بوصفها كيانات شركات مستقلة، بما في ذلك مؤسسة ميانمار للنفط والغاز وهي أكبر مؤسسة مملوكة للدولة مساهمة في ميزانية الحكومة<sup>(16)</sup>.

14- وبعض أهم المؤسسات المملوكة للدولة، بما فيها مؤسسة ميانمار للنفط والغاز ومؤسسة ميانمار للأخشاب ومؤسسة ميانمار للأحجار الكريمة، مستوردة صافية للعملة الأجنبية<sup>(17)</sup>، إذ يتأجر بالسلع الأساسية في الأسواق الدولية بدولارات الولايات المتحدة و/أو اليورو. ولذلك، فإن لدى هذه المؤسسات

%80%AF%E1%80%B7%E1%80%80%E1%80%AF%E1%80%94%E1%80%BA%E1%80%9E%E1%80%BD%E1%80%84%E1%80%BA%E1%80%B8%E1%80%80%E1%80%AF%E1%80%94%E1%80%BA%E1%80%94%E1%80%BE%E1%80%84%E1%80%BA%E1%80%B7%E1%80%95%E1%80%90%E1%80%BA%E1%80%9E%E1%80%80%E1%80%BA%E1%80%9E%E1%80%B1%E1%80%AC-%E1%80%9E%E1%80%90%E1%80%84%E1%80%BA%E1%80%B8%E1%80%9C%E1%80%BD%E1%80%BE%E1%80%AC.

(12) تشمل الشركات المملوكة للجيش شركة ميانمار للتعاون الاقتصادي وشركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة والشركات التابعة لها.

(13) مثل الضوء العالمي الجديد لميانمار، المجلد 8، العدد 9، 28 نيسان/أبريل 2021؛ والمجلد 8، العدد 70، 28 حزيران/يونيه 2021، و <https://www.mte.com.mm/index.php/en/announcements/1433-1152022-02>.

(14) A/HRC/48/67، الفقرتان 70 و72.

(15) قانون المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة، 1989.

(16) [https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/28392/119855-PER-P159067-](https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/28392/119855-PER-P159067-PUBLIC-v2-main-report-PERSepcleanwithnewcover.pdf?sequence=1&isAllowed=y)

PUBLIC-v2-main-report-PERSepcleanwithnewcover.pdf?sequence=1&isAllowed=y (الصفحة 11).

(17) [https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/state-owned-economic-enterprise-reform-in-myanmar\\_0.pdf](https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/state-owned-economic-enterprise-reform-in-myanmar_0.pdf) (الصفحة 30).

المملوكة للدولة، بالإضافة إلى الحسابات الموجودة في مصرف ميانمار الاقتصادي<sup>(18)</sup>، حسابات خارجية لدى مصرف ميانمار للتجارة الخارجية أيضاً<sup>(19)</sup>. ويُحتفظ بالحسابات المصرفية "nostro" المفتوحة لدى مصرف ميانمار للتجارة الخارجية في أكثر من 50 مصرفاً مقابل على مستوى العالم<sup>(20)</sup>. وتودع إيرادات العملات الأجنبية عموماً في هذه الحسابات الخارجية لدى المصارف الوديعية، وفي المقابل، تقيد حسابات الكيات للمؤسسات المملوكة للدولة في مصرف ميانمار الاقتصادي. ولا تدخل ميانمار فعلياً أي عملات أجنبية.

## ثالثاً - تنفيذ التوصيات

15- أكدت البعثة، في ورقتها لعام 2019، أن التاماداو يستخدم مصالحه الاقتصادية لتأمين الموارد المالية من أجل دعم أنشطته وموظفيه، فينأى بنفسه عن المساءلة والرقابة المدنية. كما حددت الأدوار التي تلعبها الشركات الفاعلة الأخرى في المساهمة في الانتهاكات والجرائم التي يقترفها الجيش أو الاستفادة منها. ودعت البعثة إلى عزل التاماداو اقتصادياً، وأصدرت توصيات بمثابة خريطة طريق تستهدف سبع مجموعات من الجهات الفاعلة وتغطي على نطاق واسع ستة أنواع من الإجراءات، ترد مناقشتها أدناه. وتوضح هذه المناقشات أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال هناك ثغرات كبيرة، تزيد أهمية عن أي وقت مضى عقب الانقلاب.

## ألف - الجزاءات

16- وأوصت البعثة بأن يستهدف مجلس الأمن فرض جزاءات مالية على كبار مسؤولي التاماداو المعنيين بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وعلى الشركات المملوكة للجيش. ومع ذلك، لم يُتخذ أي إجراء بشأن هذه التوصيات حتى الآن. وقدمت توصيات مماثلة إلى الدول بشأن الجزاءات الموجهة للأفراد المستهدفين، وحظر السفر، وتجميد الأصول ضد مرتكبي الانتهاكات الذين تم تحديدهم؛ وأصحاب التكتلات العسكرية والشركات الفرعية التابعة للجيش؛ والأشخاص الاعتباريون الذين يساهمون أو يستفيدون اقتصادياً من الجيش وعملياته؛ وأفراد أسر تاماداو وشركائهم، حيث قد يعملون كقضاة مواد حسبية أو وكلاء للتهرب من الجزاءات<sup>(21)</sup>.

17- وكانت عدة دول، ومنها أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي، قد فرضت جزاءات على عدد قليل من الأفراد في عام 2018 قبل وقت قصير من إصدار البعثة تقريرها الأول أو بعده مباشرة<sup>(22)</sup>. وفرضت الولايات المتحدة أيضاً جزاءات على وحدتين عسكريتين، وفي كندا تسري جزاءات أقدم كانت قد فرضتها، ولا سيما ضد مصرف ميانمار للتجارة الخارجية.

18- ومنذ شباط/فبراير 2021، فرضت كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة، فضلاً عن الدول المتحالفة مع الجزاءات التي حددها الاتحاد الأوروبي، والاتحاد

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/28392/119855-PER-P159067-> (18)

<PUBLIC-v2-main-report-PERSepcleanwithnewcover.pdf?sequence=1&isAllowed=y> (الصفحة 11).

[https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/state-owned-economic-enterprise-](https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/state-owned-economic-enterprise-reform-in-myanmar_0.pdf) (19)

[reform-in-myanmar\\_0.pdf](reform-in-myanmar_0.pdf) (الصفحة 30).

(20) المرجع نفسه.

<https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/myanmar-ffm/economic-interests-myanmar-military> (21)

<A/HRC/39/64> (22)

الأوروبي نفسه، جولات إضافية، وأحياناً منسقة، من الجزاءات. وقد استهدفت معظم التدابير المتخذة ضد الأفراد بعض أعضاء التاتاماداو رفيعي المستوى، وأسراهم، و"الوزراء" الذين عينهم مجلس إدارة الدولة، وغيرهم من المسؤولين.

19- وقد فرضت تلك الدول أيضاً جزاءات على التكتلات المملوكة للجيش (شركة ميانمار للتعاون الاقتصادي وشركة ميانمار للحيازات الاقتصادية المحدودة)، ومنظمة المحاربين القدامى في حرب ميانمار، وبعض المؤسسات المملوكة للدولة، بما فيها مؤسسة ميانمار للأحجار الكريمة ومؤسسة ميانمار للأخشاب. وبالإضافة إلى ذلك، فرض الاتحاد الأوروبي جزاءات على مؤسسة التعدين رقم 1، وبشدة على مؤسسة ميانمار للنفط والغاز<sup>(23)</sup>. وتوجد بعض المؤشرات الدالة على أنه قد كان للجزاءات الدولية المفروضة على مؤسسة ميانمار للنفط والغاز بعض التأثير. وأفيد بأن مصرفاً دولياً كبيراً أبلغ مؤسسة ميانمار للنفط والغاز في شباط/فبراير 2022 بأنه لا يمكنها سداد مدفوعات الغاز من مشروع شوي، وأن الأموال ستودع في حساب محمي. كما أُفيد بأنه من المحتمل أن تحاول مؤسسة ميانمار للنفط والغاز تغيير تعليمات الدفع الخاصة بها لتجنب الجزاءات.

20- وقد فُرضت جزاءات من جانب ولاية قضائية واحدة أو أكثر على بعض الشركات، ومنها فريق الخبراء الحكومي الدولي وشركة وانباو للتعددين وشركة كينغ رويال تكنولوجيز المحدودة ومجموعة هتو وشركة كي تي المحدودة للخدمات والخدمات اللوجستية، لتقديمها الدعم المالي أو غيره من أشكال الدعم للجيش. وبالإضافة إلى ذلك، فرضت الولايات المتحدة جزاءات على الإدارات العليا للشركتين الأخيرتين. وعموماً، تنطبق الجزاءات بشكل آلي على الشركات التجارية التي يكون معظم مالكيها أفراداً أو كيانات فُرضت عليهم جزاءات، حتى وإن لم تكن محددة على وجه الخصوص. وتنطبق جزاءات الولايات المتحدة أيضاً على معظم المعاملات بدولارات الولايات المتحدة نظراً لمرورها عبر النظام المالي للولايات المتحدة. ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة جمدت ما يقدر بنحو 1 مليار دولار من احتياطات مصرف ميانمار المركزي المودعة في نيويورك<sup>(24)</sup>.

21- وأعرب المحاورون عن قلقهم إزاء تضائل أثر الجزاءات بسبب تقاعس الدول المجاورة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولا سيما المركز المالي الإقليمي سنغافورة<sup>(25)</sup> وقد أدانت أستراليا واليابان وجمهورية كوريا الانقلاب، ولكنها لم تفرض جزاءات مالية جديدة، على الرغم من قيامها بذلك مؤخراً إزاء دول أخرى.

22- ويستمر الإنفاذ غير الفعال للجزاءات في تزويد الجيش بالإيرادات. وعلى سبيل المثال، دخل خشب الساج الميانماري الذي تبلغ قيمته حوالي 19 مليون يورو إلى الاتحاد الأوروبي<sup>(26)</sup> - وخاصة إيطاليا - منذ شباط/فبراير 2021، على الرغم من حقيقة أن المفوضية الأوروبية قد حافظت منذ عام 2018 على موقف مفاده أن خشب الساج الميانماري لا يفي بالقواعد التنظيمية ذات الصلة<sup>(27)</sup>؛ وفُرضت جزاءات على مؤسسة ميانمار للأخشاب (وهي الكيان الوحيد المسموح له قانوناً

(23) وإن كان ذلك مع احتمال التعرض لتقييد جزئي إشكالي - <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A02013R0401-20220423>

(24) <https://www.reuters.com/article/us-home-treasury-gov/system/files/126/14014.pdf>؛ <https://home.treasury.gov/system/files/126/14014.pdf>؛ <https://myanmar-politics-usa-fed-exclusive-idUSKCN2AW2MD>

(25) وفيما يتعلق بالحالة في ميانمار، أشارت سنغافورة إلى أنها تضع المؤسسات المالية في حالة تأهب قصوى، بما في ذلك من تخفيف من مخاطر غسل الأموال ومنع للأموال المتأتية من أنشطة غير مشروعة.

(26) [https://www.forest-trends.org/wp-content/uploads/2022/03/Forest-Trends\\_Myanmars-Timber-Trade-One-Year-Since-the-Coup.pdf](https://www.forest-trends.org/wp-content/uploads/2022/03/Forest-Trends_Myanmars-Timber-Trade-One-Year-Since-the-Coup.pdf) (الصفحة 12).

(27) <https://ec.europa.eu/transparency/expert-groups-register/core/api/front/document/39135/download>

بالاتجار في استخراج الأخشاب وبيعها) في حزيران/يونيه 2021<sup>(28)</sup>. وقد دخلت الولايات المتحدة خمس وستون شحنة من خشب ميانمار منذ أن فرضت جزاءات على مؤسسة ميانمار للأخشاب، مع دخول كميات أقل، حسبما ورد، إلى كندا وسويسرا والمملكة المتحدة<sup>(29)</sup>.

23- وينبغي أن تستهدف الجزاءات الفعالة بالأخص إمكانية وصول الجيش إلى العملات الأجنبية، مع تقليل الآثار المترتبة على سكان ميانمار إلى أدنى حد. ومع ذلك، لم تفرض حتى الآن غير كندا جزاءات على مصرف ميانمار للتجارة الخارجية - على الرغم من أنه الوسيط الرئيسي للعملة الأجنبية - وعلى مصرف ميانمار للاستثمار والتجارة، وذلك على الأرجح لتجنب استخدامه من أجل التهريب من الجزاءات المفروضة على مصرف ميانمار للتجارة الخارجية. وتشير التحليلات الموثوقة التي أجراها خبراء اقتصاديون إلى أن من شأن الجزاءات المحددة الأهداف المفروضة على مصرف ميانمار للتجارة الخارجية ومصرف ميانمار للاستثمار والتجارة أن تحرم الجيش من 2 مليار دولار سنوياً وأن تترتب عنها آثار ثانوية محدودة، مع سوابق حديثة لفرض جزاءات ذات صلة بالأعمال المصرفية على دول أخرى. واعتباراً من تموز/يوليه 2022، لم يفرض غير الاتحاد الأوروبي جزاءات على مؤسسة ميانمار للغاز والغاز - على الرغم من أنها من المحتمل أن تكسب 1,5 مليار دولار سنوياً من المشاريع الخارجية والمشاريع قيد التنفيذ، وتمثل إيرادات الغاز 50 في المائة من إيرادات البلاد من القطع الأجنبي<sup>(30)</sup>.

## باء - حظر الأسلحة والجزاءات المترتبة على نقلها

24- أوصت البعثة بأن لا تأذن الدول بنقل الأسلحة إلى ميانمار، إذ تضع في اعتبارها الخطر الأكبر المتمثل في استخدام هذه الأسلحة لارتكاب جرائم أو تسييرها أو لتقييض السلم والأمن<sup>(31)</sup>.

25- وبناءً على ذلك، أوصت البعثة بأن يفرض مجلس الأمن حظراً شاملاً على الأسلحة وأن تنفذ الدول الجزاءات المترتبة على نقل الأسلحة<sup>(32)</sup>. ولم يقر مجلس الأمن بذلك بعد؛ إلا أن الجمعية العامة دعت في قرارها 287/75 الدول إلى منع تدفق الأسلحة إلى ميانمار. ويفرض اثنان وأربعون بلداً حظراً على الأسلحة يسبق تاريخ صدور تقرير البعثة<sup>(33)</sup>؛ ومنذ الانقلاب، أفادت إسرائيل وأوزبكستان والبرازيل وبنغلاديش وجمهورية كوريا وهندوراس واليابان بأنها لا تزود بالأسلحة أو لن تزود بها<sup>(34)</sup>.

26- وأشارت النتائج التي توصلت إليها البعثة إلى أن دولاً عديدة قد سمحت بنقل الأسلحة وما يتصل بها وتقديم المساعدة إلى ميانمار. وأوصت بأن تواصل الأمم المتحدة التحقيق في هذه المسألة<sup>(35)</sup>. واضطلع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار بأعمال في هذا الصدد. ويبدو أن عدة

(28) وأشارت إيطاليا والاتحاد الأوروبي إلى أن هذه المسألة بصدد المعالجة.

(29) [https://www.forest-trends.org/wp-content/uploads/2022/03/Forest-Trends\\_Myanmar-Timber-Trade-One-Year-Since-the-Coup.pdf](https://www.forest-trends.org/wp-content/uploads/2022/03/Forest-Trends_Myanmar-Timber-Trade-One-Year-Since-the-Coup.pdf) (الصفحات 13-14).

(30) <https://www.pwyp.org/wp-content/uploads/2021/06/Financing-the-Military-in-Myanmar.pdf>.

(31) A/HRC/39/64، الفقرة 114؛ و <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/myanmar-ffm/economic-interests-myanmar-military>.

(32) <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/myanmar-ffm/economic-interests-myanmar-military>.

(33) المرجع نفسه؛ و <https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/ahrc49crp1-conference-room-paper-special-rapporteur-enabling-atrocities>.

(34) <https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/ahrc49crp1-conference-room-paper-special-rapporteur-enabling-atrocities>.

(35) <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/myanmar-ffm/economic-interests-myanmar-military>.

دول قد أوقفت عمليات النقل منذ صدور ورقة البعثة. ومع ذلك، أفادت التقارير أن إسرائيل وجمهورية كوريا نقلتا سفناً بحرية في عام 2019؛ واستمر الإمداد الأوكراني حتى عام 2020؛ كما زودت بيلاروسيا بطائرات هليكوبتر مقاتلة في عام 2019. ولا يبدو أن هذه الدول قد زودت بالأسلحة منذ شباط/فبراير 2021<sup>(36)</sup>.

27- ويواصل الجيش الاعتماد بشكل كبير على القوة الجوية في محاولات لتأكيد السيطرة، بما يشمل شن هجمات عشوائية، غالباً في مناطق مأهولة بالسكان<sup>(37)</sup>، وقد استخدم المدفعية ضد أشخاص منهم متظاهرون سلميون<sup>(38)</sup>. ومن شأن نقل الأسلحة التي تيسر ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي أن يستتبع، في ظروف معينة، مسؤولية الدول المزودة بالأسلحة عن تقديم العون أو المساعدة في ارتكاب الانتهاكات<sup>(39)</sup>. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يتبع عمليات النقل هذه تحميل الدول الناقلة للأسلحة مسؤولية خرق الالتزامات التعاقدية المنطبقة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(40)</sup>، وربما اتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949<sup>(41)</sup> ومعاهدة تجارة الأسلحة<sup>(42)</sup>.

28- وواصلت عدة دول توريد الأسلحة المهلكة إلى جيش ميانمار أو تيسير تزويده بها عقب الانقلاب. وقد صرّ الاتحاد الروسي طائرات مقاتلة، ومن المرجح أنه نقل ناقلات مدرعة وأعلن عن صفقات أسلحة جديدة<sup>(43)</sup>. وفي يوم القوات المسلحة في عام 2021 - عندما قُتل ما لا يقل عن 130 شخصاً في جميع أنحاء ميانمار<sup>(44)</sup> - حضر نائب وزير الدفاع في الاتحاد الروسي احتفال الجيش وناقش التعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية. وفي تموز/يوليه 2022، سافر القائد العام إلى الاتحاد الروسي وناقش تعزيز التعاون العسكري والاقتصادي والمتعلق بالطاقة<sup>(45)</sup>. ومنذ عام 2020، صدّرت صربيا صواريخ وقنابل مدفعية، مع وجود معلومات موثوقة تشير إلى أن شحنة واحدة على الأقل أُرسِلت بعد الانقلاب<sup>(46)</sup>. وزودت مؤسسة مملوكة للدولة في الهند بأسلحة/بمحطة دفاع جوي يتم التحكم فيها عن بعد، في حين

(36) <https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/ahrc49crp1-conference-room-paper-special-rapporteur-enabling-atrocities>

(37) الوثيقة A/HRC/48/67، الفقرتان 6 و59؛ والوثيقة A/HRC/49/72، الفقرة 44.

(38) الوثيقة A/HRC/48/67، الفقرة 24. و [https://www.ohchr.org/sites/default/files/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session48/Documents/A\\_HRC\\_48\\_CRP2\\_EN.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session48/Documents/A_HRC_48_CRP2_EN.pdf)

(39) المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، المادة 16.

(40) الأطراف ذات الصلة: الاتحاد الروسي، وإسرائيل، وأوكرانيا، وصربيا. انظر التعليق العام رقم 36 (2018) للجنة المعنية بحقوق الإنسان، الفقرات 22 و63.

(41) الأطراف ذات الصلة: الاتحاد الروسي، وإسرائيل، وأوكرانيا، وبيلاروس، وجمهورية كوريا، وصربيا، والصين، والهند. انظر المادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949؛ ولجنة الصليب الأحمر الدولية، شرح اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، الفقرة 195 من المادة 1.

(42) الأطراف ذات الصلة: جمهورية كوريا، وصربيا، والصين. وإسرائيل وأوكرانيا طرفان موقعان. انظر معاهدة تجارة الأسلحة، المادتان 6-7.

(43) <https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/ahrc49crp1-conference-room-paper-special-rapporteur-enabling-atrocities>

(44) [https://www.ohchr.org/sites/default/files/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session48/Documents/A\\_HRC\\_48\\_CRP2\\_EN.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session48/Documents/A_HRC_48_CRP2_EN.pdf)

(45) الضوء العالمي الجديد لميانمار، المجلد 7، العدد 345، 27 آذار/مارس 2021؛ والمجلد 7، العدد 346، 28 آذار/مارس 2021؛ والمجلد 9، العدد 88، 13 تموز/يوليه 2022.

(46) <https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/ahrc49crp1-conference-room-paper-special-rapporteur-enabling-atrocities>



نقلت الصين طائرات مقاتلة مملوكة للدولة من إنتاج مؤسسات وطائرات نقل عسكرية<sup>(47)</sup>. وعلاوة على ذلك، أُفيد بأن عدة دول تواصل التعاون العسكري مع التاتماداو، بما فيها برنامج الدفاع التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وبرنامج التدريب الجاري في اليابان<sup>(48)</sup>.

## جيم - فك الارتباط بالشركات المملوكة للجيش

29- تمثلت إحدى التوصيات الرئيسية للبعثة في أنه لا ينبغي لأي عمل تجاري أن يدخل أو يبقى في أي علاقة تجارية مع كيانات يملكها الجيش أو يسيطر عليها<sup>(49)</sup>.

30- وبعد أن أصدرت البعثة الورقة، أشارت بعض الشركات إلى أنها تتسحب من<sup>(50)</sup> العلاقات التي تربطها بالشركات أو الكيانات المملوكة للجيش المذكورة أسماؤها في المرفقات أو تراجعها<sup>(51)</sup>. واستناداً إلى المعلومات المتاحة، لم تتخذ 38 شركة مذكورة أخرى أي إجراء.

31- وكانت منظمات المجتمع المدني قد استهدفت بالفعل الدعوة في بعض الشركات التي لها صلة بالجيش<sup>(52)</sup> قبل إصدار الورقة. وعلى سبيل المثال، أعادت حملة بورما في المملكة المتحدة إطلاق قائمتها بعنوان "القائمة القذرة" في عام 2018<sup>(53)</sup>. وعقب صدور الورقة، شملت الحملات الأخرى التي نُظِّمَت مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الذي وجه رسائل إلى عدد من الشركات<sup>(54)</sup>، ومنظمة العفو الدولية التي وجهت رسائل إلى ثمانية شركاء تجاريين لشركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة. ونتيجة لذلك، أعلنت بعض الشركات اتخاذها إجراءات<sup>(55)</sup>. وأجرت منظمات المجتمع المدني أيضاً أبحاثاً عن الشركات التي تربطها علاقات تجارية مع كيانات ذات صلة بالجيش. وعلى سبيل المثال، حددت منظمة العدالة من أجل ميانمار 101 شركة متصلة بشركة مايتال، وهي شركة تعمل في مجال تشغيل الشبكات وتملكها شركة ميانمار للتعاون الاقتصادي<sup>(56)</sup>.

32- وقد اتخذت بعض الشركات إجراءات منذ شباط/فبراير 2021. وعلى سبيل المثال، أشارت إنفوسيس إلى أنها لم تعد تعمل لفائدة مصرفين عسكريين، وأعلنت شركة أداني المحدودة للموانئ والمنطقة الاقتصادية الخاصة أنها ستوقف مشروعها لبناء الموانئ على أرض مستأجرة من شركة ميانمار للتعاون

(47) المرجع نفسه.

(48) <https://www.justiceformyanmar.org/stories/aseans-complicity-in-the-myanmar-militarys-atrocity-crimes>؛ و- <https://www.hrw.org/news/2022/05/23/myanmar-japan-trained-officer-among-abusive-forces>، وتؤكد اليابان أن هذا البرنامج هو برنامج تعليمي بشأن مواضيع منها القانون الدولي الإنساني.

(49) <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/myanmar-ffm/economic-interests-myanmar-military>

(50) نيوتيك، وإسبري، وبورتيا لخدمات الإدارة، ومايرسك، وويسترن يونيون.

(51) H & M وماركس وسبنسر.

(52) الكيانات التي لها تربطها علاقات تجارية بشركات مملوكة للجيش.

(53) <https://burmacampaign.org.uk/take-action/dirty-list/>

(54) <https://www.business-humanrights.org/de/latest-news/myanmar-fact-finding-mission-identifies-businesses-linked-to-the-military-that-is-accused-of-serious-rights-violations-some-companies-respond/>

(55) وعلى سبيل المثال، أشارت شركة بان باسيفيك المحدودة لصناعة الملابس إلى أنها بصدد إنهاء شراكاتها مع شركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة. انظر <https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/05/ASA1629-692020ENGLISH.pdf> (الصفحة 8). ومن غير الواضح ما إذا كانت قد فعلت ذلك.

(56) <https://www.justiceformyanmar.org/stories/nodes-of-corruption-lines-of-abuse-how-mytel-viettel-and-a-global-network-of-businesses-support-the-international-crimes-of-the-myanmar-military>

الاقتصادي، مع توقع أن تتم عملية البيع بعد بذل العناية الواجبة حسب العرف<sup>(57)</sup>. وعُلفت شركة بوسكو ستيل المحدودة دفع إيجار الممتلكات المستأجرة وأرباح الأسهم إلى شركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة وأعلنت في وقت لاحق عن شراء مخطط له لحصة الأخيرة، وهو ما من شأنه أن ينطوي على دفع مبلغ كبير لشركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة. وأفيد بأن شركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة لا تتعاون مع عملية الإنهاء<sup>(58)</sup>.

33- ونشأت حركات مقاطعة كبيرة داخل ميانمار عقب الانقلاب. وأصدرت منظمات المجتمع المدني وحكومة الوحدة الوطنية قوائم بالشركات ذات الصلة بالجيش التي تجب مقاطعتها<sup>(59)</sup>، ووقع تنزيل تطبيق محدد للشركات ذات الصلة بالجيش أكثر من 100 000 مرة. وأعلنت بعض المنظمات الإثنية المسلحة فرض حظر على المنتجات التي ينتجها الجيش في المناطق التي تقع تحت سيطرتها<sup>(60)</sup>.

34- وتجربة شركة كيرين القابضة المحدودة مثال على الديناميات المعقدة. فقد كان لديها مشاريع مشتركة مع شركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة في مصنع الجعة في ميانمار منذ عام 2015 ومصنع الجعة في ماندالاي منذ عام 2017. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت البعثة إلى تبرعات يوجهها مصنع الجعة في ميانمار إلى للجيش<sup>(61)</sup>. وبعد أن أثارت منظمة العفو الدولية شواغل في عام 2018، أشارت شركة كيرين القابضة المحدودة إلى أنها راجعت عمليات التبرع التي تقوم بها وأنها كلفت بإجراء تقييم للأثر على حقوق الإنسان، غير أنها بذلت العناية الواجبة في عام 2015 ووجدت أنه من غير المرجح أن يكون للعلاقة مع شركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة تأثير سلبي على حقوق الإنسان، مشيرة إلى بند يحظر استخدام أموال مصانع الجعة في ميانمار لأغراض عسكرية<sup>(62)</sup>. وعقب إدراجها في تقرير البعثة، ناشدت شركة كيرين القابضة المحدودة شركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة لتحسين الحوكمة، وأعلنت عن مراجعة للأعمال وعلقت مدفوعات أرباح الأسهم المتأتية من مصنع الجعة في ميانمار. غير أن الشركة جادلت بأن بيع حصصها إلى كيان آخر لا يشاركها التزاماتها بحقوق الإنسان لن يحسن الوضع<sup>(63)</sup>. وفي كانون الثاني/يناير 2021، أعلنت شركة كيرين القابضة المحدودة أن نتائج المراجعة كانت "غير قاطعة". وعقب الانقلاب، أشارت الشركة إلى أنها ستسعى إلى إنهاء المشاريع المشتركة<sup>(64)</sup>. وتفضيلها شراء أسهم شركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة في مصانع الجعة. وبعد المفاوضات والإجراءات القانونية التي شرعت فيها شركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة،

(57) <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/28392/119855-PER-P159067-PUBLIC-v2-main-report-PERSepcleanwithnewcover.pdf?sequence=1&isAllowed=y> و <https://burmacampaign.org.uk/infosys/>

(58) <https://www.posco.co.kr/homepage/docs/eng6/jsp/irinfo/irdata/s91b60000731.jsp?schidx=379> و <https://www.reuters.com/business/skoreas-posco-cc-says-end-myanmar-military-backed-joint-venture-2021-04-16/>

(59) <https://mopfi.nugmyanmar.org/boycott-list/>

(60) انظر على سبيل المثال <https://www.bnionline.net/en/news/junta-beer-eliminated-kio-controlled-areas-kachin-state> و <https://myanmar-now.org/en/news/taang-national-liberation-army-bans-sale-of-goods-from-military-companies-in-its-territory>

(61) <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/myanmar-ffm/economic-interests-myanmar-military>

(62) رد شركة كيرين القابضة المحدودة على منظمة العفو الدولية، 22 أيار/مايو 2018، متاح على <https://app.box.com/s/1zxkmaey5oi3hmy3z133cldtuh7j03y9/file/296610226111>

(63) رد شركة كيرين القابضة المحدودة على منظمة العفو الدولية، 2 حزيران/يونيه 2020. انظر <https://www.amnesty.org/en/documents/asa16/2969/2020/en/>

(64) [https://www.kirinholdings.com/en/newsroom/release/2021/0204\\_01.html](https://www.kirinholdings.com/en/newsroom/release/2021/0204_01.html)

أعلنت شركة كيرين القابضة المحدودة في شباط/فبراير 2022 أنها ستخرج من ميانمار قبل تموز/يوليه 2022<sup>(65)</sup>، مشيرة في النهاية إلى أنها ستبيع حصتها إلى شركة ميانمار المحدودة لصنع الجعة<sup>(66)</sup>، مما يمنح ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة السيطرة الكاملة. واستمرت شركات صنع الجعة في تحقيق أرباح كبيرة لشركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة، إلى أن غُلِّت توزيعات الأرباح بدءاً من عام 2020. وأدت المقاطعة، من بين عوامل أخرى، إلى انخفاض المبيعات بنسبة 40 في المائة في عام 2021. وقد يكون الانخفاض في الأرباح المتأتية من شركة ميانمار المحدودة لصنع الجعة عاملاً في عدم دفع شركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة أرباح أسهم عام 2021 الخاصة بها لمساهميها العسكريين<sup>(67)</sup>.

35- وكانت هناك أيضاً هجمات جسدية على المصالح التجارية العسكرية المتصورة<sup>(68)</sup>. ورداً على ذلك، ورد أن الجيش زرع ألغاماً على طول خطوط أنابيب النفط لردع الهجمات<sup>(69)</sup>. ونشر قوات داخل مجمع مناجم النحاس في ليتبادونغ<sup>(70)</sup>، الذي أفادت التقارير بأنها هاجمت عدة قرى حوله وقتلت تسعة أشخاص<sup>(71)</sup>.

## دال - العناية الواجبة بحقوق الإنسان

36- دعت البعثة إلى بذل مزيد من العناية الواجبة فيما يتعلق بالشركات التي يملكها أو يسيطر عليها أفراد أسرة تاتاماداو؛ والعمليات الجارية في المناطق المتضررة من النزاعات؛ وشراء الموارد الطبيعية من ميانمار. وأوصت أيضاً بأن تكفل الدول أن تتصرف الأعمال التجارية الخاضعة لولاياتها القضائية بما يتسق مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان<sup>(72)</sup>.

37- وتشترط بعض الدول على بعض الشركات بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان عند عملها، بما في ذلك عند العمل في ميانمار<sup>(73)</sup>. وقد يفرض مشروع تشريعات الاتحاد الأوروبي ذلك على بعض الشركات<sup>(74)</sup>، في حين تتطلب القواعد التنظيمية الخاصة بقطاعات معينة بشأن

(65) <https://pdf.irpocket.com/C2503/OMfg/VvCP/LpVE.pdf>. <https://www.reuters.com/business/japan-brewer-kirin-exit-myanmar-operations-nikkei-2022-02-14/>

(66) <https://pdf.irpocket.com/C2503/efCi/kzVe/oCjp.pdf>

(67) <https://www.irrawaddy.com/news/burma/military-owned-corporation-fails-to-pay-dividends-to-myanmar-troops.html> و <https://www.myanmar-responsiblebusiness.org/pwint-thit-sa/2020.html> (الصفحات 51-52).

(68) على سبيل المثال، ضد أبراج هواتف مايتال. انظر الوثيقة A/HRC/49/72، الفقرة 54.

(69) <https://shanhumanrights.org/villagers-security-threatened-by-burma-army-landmines-along-chinese-pipelines-in-hsipaw-northern-shan-state/>

(70) لا تزال شركة وانباو المحدودة للتعدين، وهي شركة تابعة لمؤسسة صينية مملوكة للدولة، في اتفاق لتقاسم الأرباح مع شركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة ومؤسسة التعدين رقم 1 فيما يخص التعدين. وأفيد بأن التعدين قد توقف مؤقتاً.

(71) <https://www.rfa.org/english/news/myanmar/raids-0629202215758.html>

(72) <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/myanmar-ffm/economic-interests-myanmar-military>

(73) <https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/national-regional-movements-for-mandatory-human-rights-environmental-due-diligence-in-europe/>

(74) <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A52022PC0071>

الأخشاب<sup>(75)</sup>. والمعادن المؤجبة للنزاع<sup>(76)</sup>. أيضاً بذل العناية الواجبة. وتتصح كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ببذل العناية الواجبة في الاستشارات التجارية الخاصة بميانمار لعام 2021<sup>(77)</sup>. بيد أنه هناك عدة دول لديها استثمارات كبيرة في ميانمار لا تشترط بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان قانوناً، وإن كانت تشجع عليها في العموم<sup>(78)</sup>. وتواصل بعض المؤسسات الأجنبية المملوكة للدولة أيضاً علاقاتها مع الشركات التجارية المملوكة للجيش (انظر الفقرة 28 أعلاه).

38- وعقب صدور ورقة البعثة، بدأت بعض الشركات في استكشاف العناية الواجبة بحقوق الإنسان أو غيرت سياساتها. وعلى سبيل المثال، بذلت بعض العلامات التجارية العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان من أجل تحسين فهم رابطات شركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة بالمناطق الصناعية التي تضم مصانع الملابس، مما أدى إلى فك الارتباط ببعض المصانع<sup>(79)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، سلطت البعثة الضوء على تبرعات الشركات الموجهة لمؤسسة الحكومة للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين ولجيش، في أعقاب الحملة العنيفة التي أطلقتها عام 2017 شمال راخين. وأوصت بأن تحظر الشركات التجارية جميع أشكال التمويل الموجهة للتاتاماداو<sup>(80)</sup>. وأشارت إحدى الشركات، وهي مجموعة شركات كانباوزا، في وقت لاحق إلى استعراض لكيفية التعامل مع التبرعات<sup>(81)</sup>. وأضاف تقييم قياس أداء سنوي لشفافية شركات ميانمار بشأن حوكمة الشركات واستدامتها أصدره مركز ميانمار للأعمال التجارية المسؤولة معياراً بخصوص التبرعات وسياسة العمل الخيري<sup>(82)</sup>. وتبقى هذه المسألة ذات صلة نظراً لما ورد بأن الجيش لا يزال يلتمس التبرعات من الشركات، وإن كان ذلك دون الإعلان عن تلك الطلبات.

39- وعلى الرغم من الانقلاب والمخاطر المتزايدة، تفيد التقارير بأن العديد من الشركات العاملة في ميانمار أو التي تستورد منها لا تزال لا تبذل العناية الواجبة الكافية في مجال حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، اتصلت منظمة الشاهد العالمي بـ 30 من تجار المجوهرات الدوليين ودور المزايدات وتجار التجزئة، ووجدت أن معظمهم لم يتخذ تدابير عناية واجبة كافية للعمل بما يتماشى مع توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة التحلي بالمسؤولية في الإمداد بالمعادن من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق شديدة الخطورة<sup>(83)</sup>.

(75) <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ALL/?uri=CELEX%3A32010R0995>

(76) <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A32017R0821>

(77) انظر [https://www.tradecommissioner.gc.ca/countries-pays/myanmar/GAC\\_advisory\\_Myanmar-AMC\\_affaires\\_Myanmar.aspx?lang=eng](https://www.tradecommissioner.gc.ca/countries-pays/myanmar/GAC_advisory_Myanmar-AMC_affaires_Myanmar.aspx?lang=eng)؛ و- <https://www.gov.uk/government/publications/overseas-business-risk-myanmar-burma#:~:text=The%20UK%20business-risk-myanmar-burma#:~:text=The%20UK%20Government%20expects%20businesses,do%20not%20meet%20such%20standards>

و- <https://www.state.gov/risks-and-considerations-for-businesses-and-individuals-with-exposure-to-entities-responsible-for-undermining-democratic-processes-facilitating-corruption-and-committing-human-rights-abuses-in-burma/>

(78) [https://www.dica.gov.mm/sites/default/files/document-files/bcy\\_2.pdf](https://www.dica.gov.mm/sites/default/files/document-files/bcy_2.pdf)

(79) [https://eurocham-myanmar.org/wp-content/uploads/2022/01/Myanmar-Garment-Sector-Factsheet\\_January-2022.pdf](https://eurocham-myanmar.org/wp-content/uploads/2022/01/Myanmar-Garment-Sector-Factsheet_January-2022.pdf)

(80) <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/myanmar-ffm/economic-interests-myanmar-military>

(81) <https://www.amnesty.org/en/documents/asa16/2969/2020/en/> (الصفحة 65).

(82) <https://www.myanmar-responsiblebusiness.org/pwint-thit-sa/2020.html>

(83) <https://www.globalwitness.org/en/campaigns/natural-resource-governance/conflict-rubies-how-luxury-jewellers-risk-funding-military-abuses-myanmar/> (الصفحة 8).

40- ونادراً ما يُعلن عن تقييمات ونتائج العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان<sup>(84)</sup>. وأشار أحد المحاورين إلى أن الشفافية بشأن العناية الواجبة في ميانمار كثيراً ما تختزل في فقرة واحدة في تقرير الاستدامة. وهذا يجعل من الصعب تقييم ما إذا كانت هذه التقييمات قد حددت ونظرت بما فيه الكفاية في جميع المسائل ذات الصلة وأدت إلى تغييرات تشغيلية ملموسة، أو كانت بدلاً من ذلك ممارسات إسمية لا أكثر. وبالنظر إلى أن معظم مناطق ميانمار تشهد الآن أعمال عنف، ينبغي لجميع الشركات العاملة في ميانمار أو التي تستورد منها أن تبذل العناية الواجبة الفائقة في مجال حقوق الإنسان.

41- ويمكن أن يكون للمستثمرين دور مهم في دفع الشركات إلى بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، سألت شركة دوميني للاستثمارات المؤثرة الشركات اليابانية العاملة في ميانمار عن كيفية تقييمها لمخاطر انتهاكات حقوق الإنسان وعمليات معالجتها<sup>(85)</sup>. وتشمل المبادرات الأخرى التي أُطلقت بعد شباط/فبراير 2021 وضع تحالف المستثمرين من أجل حقوق الإنسان بياناً للمستثمرين بشأن حقوق الإنسان والأنشطة التجارية في ميانمار يدعو إلى تعزيز العناية الواجبة<sup>(86)</sup>. وقد أُفيد أن بعض صناديق المعاشات التقاعدية استبعدت السندات السيادية لميانمار<sup>(87)</sup>. وأدرجت شبكة مخاطر النزاعات آيريس قائمة بالمستثمرين الأجانب المتاجرين علناً في ميانمار وقيمت الامتثال للمعايير الدولية ذات الصلة في حالات النزاع<sup>(88)</sup>. ومع ذلك، أفادت التقارير أن الاستثمار في الشركات ذات الصلة بالجيش مستمر. ومما يثير القلق بوجه خاص التقارير التي تفيد بأن الصناديق البيئية والاجتماعية والصناديق التي تحمل علامات إدارية لا تزال تحتفظ بهذه الاستثمارات، بما فيها بعض الاستثمارات في الشركات التي أُفيد أنها تزود الجيش بالأسلحة أو المواد المزدوجة الاستخدام<sup>(89)</sup>.

## هاء - المساعدة الإنسانية وتمويل التنمية والبرمجة

42- بعد شباط/فبراير 2021، وضع فريق الأمم المتحدة القطري مبادئ المشاركة بشأن التفاعلات مع مجلس إدارة الدولة، وأطلق استعراضاً كاملاً للبرنامج. وأوقفت المراجعة مؤقتاً جميع الأنشطة التي تنطوي على مساعدة تقنية أو استشارية لمؤسسات الحكومة باستثناء المساعدة الإنسانية القائمة على الاحتياجات وخدمات الحماية وبرامج التصدي لجائحة كوفيد-19. وكان استعراض المخاطر الرئيسية، بما في ذلك اعتبارات العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان بشأن المصالح المرتبطة بالجيش، جزءاً لا يتجزأ من العملية.

43- بيد أن بعض منظمات المجتمع المدني أعربت عن قلقها إزاء ما ورد بأن الأمم المتحدة تواصل استخدام مصرف مملوك للدولة. وأشار أحد كيانات الأمم المتحدة إلى أنه قد بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان بشأن عدة مشاريع في أعقاب الانقلاب؛ وفحص جميع الارتباطات بالشركات والشبكات التجارية، مما أدى إلى فك ارتباطه بشراكة واحدة؛ وأقرّ بوجود احتياجات إلى القدرات في هذا المجال.

(84) وعلى الرغم من ذلك، توجد استثناءات - فعلى سبيل المثال، نشرت شركة كيرين القابضة المحدودة ملخصاً وتحديثاً.

(85) <https://domini.com/insights/can-japanese-companies-help-uphold-human-dignity-in-burma/>

(86) <https://investorsforhumanrights.org/sites/default/files/attachments/2021-07/Investor%20Statement%20on%20Human%20Rights%20in%20Myanmar%2016%20July%202021.pdf>

(87) <https://www.responsible-investor.com/industriens-pension-sells-myanmar-and-belarus-govvies-as-pension-funds-continue-human-rights-push/>

(88) <https://eiriscrn.net/burma-myanmarcompanylist/>

(89) <https://www.inclusivedevelopment.net/myanmaresgfiles/>

46- وينبغي للدول أيضاً كفالة ألا تعود البرامج التي وضعتها للمساعدة الإنسانية والإنمائية بالنفع على الجيش أو الشركات المملوكة للجيش. وفي أعقاب الانقلاب، علقت عدة حكومات الدعم المالي المباشر المقدم إلى وزارات ميانمار<sup>(94)</sup>. وطلبت المملكة المتحدة أيضاً إلى الشركاء استعراض سلاسل الإمداد لضمان عدم استخدام أموال المعونة لشراء السلع والخدمات من الشركات التجارية المملوكة للجيش<sup>(95)</sup>. وسلطت منظمات المجتمع المدني الضوء على مشروع بناء تمّوله الوكالة اليابانية للتعاون الدولي كان قد استخدم شركة ميانمار للتعاون الاقتصادي في سلاسل الإمداد الخاصة به<sup>(96)</sup>. وأثار شواغل بشأن مشاريع أخرى مرتبطة بالأموال العامة والشركات اليابانية<sup>(97)</sup>.

- 14

## واو - الإصلاحات الداخلية

47- قدمت البعثة إلى الحكومة سلسلة من التوصيات من أجل الحد من نطاق انتشار الجيش اقتصادياً<sup>(98)</sup>. واتخذت الحكومة خطوات هامة للمضي قدماً في بعض المجالات، في حين لم تشهد مجالات أخرى تقدماً يذكر.

48- وقد قامت الحكومة التي تقودها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ببعض المحاولات لزيادة الرقابة المدنية على الجيش. وفي أوائل عام 2019، نقلت الحكومة قسم الإدارة العامة ذات السلطة من وزارة الشؤون الداخلية التي يسيطر عليها الجيش إلى وزارة حكومة الاتحاد التي يسيطر عليها المدنيون<sup>(99)</sup>. وشرعت الحكومة التي تقودها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في عملية تعديل دستوري. ولكن بسبب حق النقض الذي يتمتع به أعضاء البرلمان العسكريون بحكم الواقع، رُفضت في عام 2020 جميع المقترحات تقريباً، بما فيها مقترحات التعديلات التي تقلل من الدور العسكري في الحكومة<sup>(100)</sup>. ويبدو أنه لم يتم القيام بأي محاولات ترمي إلى إعادة هيكلة الجيش نفسه ومنعه مباشرة من المشاركة في النشاط الاقتصادي.

49- وركزت الحكومة التي تقودها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية على جعل مشاريع الهياكل الأساسية أكثر شفافية، وهو ما كان ذلك مهماً، بالنظر إلى المحسوبة التاريخية ومنح التراخيص دون منافسة نزيهة. وفي عام 2020، أطلقت مبادرة "مصرف المشاريع"<sup>(101)</sup>. - وهو نظام عام مفتوح لإدارة المشاريع الاستثمارية الكبيرة، مع أداة لفحص فعالية واستدامة المشاريع وامتثالها لخطة ميانمار للتنمية المستدامة.

50- وحددت البعثة الصناعات الاستخراجية بوصفها قطاعاً استفاد منه الجيش، بتكلفة بشرية كبيرة، وأوصت بأن تضع الحكومة أطراً قوية تتماشى مع التزاماتها بموجب المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية<sup>(102)</sup>. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، وجد مجلس المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية أن ميانمار حققت تقدماً هادفاً في بعض المجالات ومنحت البلاد مهلة حتى نيسان/أبريل 2021 لاتخاذ إجراءات تصحيحية في 12 منطقة أخرى<sup>(103)</sup>. واتخذت الحكومة عدة خطوات هامة في هذا الصدد.

51- وطالب الإخطار الرئاسي رقم 104/2019 شركات الصناعات الاستخراجية بالكشف عن الملكية النفعية وتحديد ما إذا كان المالكون "أشخاصاً معرضين سياسياً"، بالاستناد إلى تعريفات صارمة<sup>(104)</sup>. ووضعت مديرية الاستثمار وإدارة الشركات في وقت لاحق قاعدة بيانات عامة لهذه المعلومات<sup>(105)</sup>. وقد كان من شأن السجل العقاري للمعادن والأحجار الكريمة، الذي كان من المقرر الانتهاء منه في آذار/مارس 2021، أن يؤسس لعملية شفافة ومبسطة لطلب التصاريح، مما يقلل من مخاطر الرشوة والفساد. وفي كانون الثاني/يناير 2021، دخل حيز التنفيذ شرط جديد لمعيار المبادرة الخاصة بشفافية

(98) <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/myanmar-ffm/economic-interests-myanmar-military>

(99) وأوقف مجلس إدارة الدولة ذلك في أيار/مايو 2021.

(100) دستور عام 2008، المادة 436؛ والوثيقة A/HRC/45/5، الفقرة 51.

(101) مكتب الرئيس، الإخطار رقم 2018/2.

(102) <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/myanmar-ffm/economic-interests-myanmar-military>

(103) <https://eiti.org/board-decision/2019-58>

(104) <https://www.globalwitness.org/en/campaigns/myanmar/out-of-the-shadows/> (الصفحة 3).

(105) <https://bo.dica.gov.mm/>



الصناعات الاستخراجية المنقحة، مما يتطلب من ميانمار نشر عقود وتراخيص جديدة ومعدلة للقطاع الاستخراجي<sup>(106)</sup>.

52- ولا تزال هناك العديد من أوجه القصور والصعوبات في تنفيذ معايير المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية، التي بدت مؤشراً على محاولات الجيش حماية مصالحه الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، في حين قدمت شركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة وبعض الشركات التابعة لها معلومات عن الملكية النفعية، كانت عليها قيود جادة. ولم تقدم شركة ميانمار للتعاون الاقتصادي أي معلومات على الإطلاق<sup>(107)</sup>. وتضمن مشروع سياسة الأحجار الكريمة على مستوى النقابات، الذي وُضع في البداية من خلال عملية تشاركية مطولة، أحكاماً تتعلق بالشفافية وتمثل بالمبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية. ومع ذلك، تمت إزالتها في مشاريع سياسات لاحقة، بعد التعرض للضغوط من جانب أفراد وممثلي حكومة ذوي صلة بالجيش، حسبما ورد. وفي حزيران/يونيه 2019، أعلنت الحكومة أنه سيتم إغلاق "حسابات أخرى" للمؤسسات المملوكة للدولة، والتي يبدو أن بعضها يحتفظ بأرصدة كبيرة وأنها استُخدمت لأغراض الزبائنية<sup>(108)</sup>. ومع ذلك، فقد ظل وضع هذه الحسابات، بما يشمل ما إذا كانت قد أُغلقت بالفعل والوجهة التي أرسلت إليها الأموال، غير واضح في فترة الانقلاب.

53- وعلى الرغم من التحديات المستمرة، كان يمكن أن يشكّل التقدم المحرز أساساً حيوياً لمزيد من جهود الشفافية، بما في ذلك فيما يتعلق بالشركات المملوكة للجيش. ومن المؤسف أنه تم إيقاف العديد من هذه المكاسب الآن. ويتعذر الوصول إلى الموقع الشبكي لمبادرة "مصرف المشاريع"<sup>(109)</sup>، وعمدت المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية إلى تعليق عضوية ميانمار<sup>(110)</sup>. وتختبئ منظمات المجتمع المدني التي كانت تراقب الصناعات الاستخراجية في السابق، وقد أُفيد باعتقال ما لا يقل عن 21 مدافعاً عن البيئة<sup>(111)</sup>.

## رابعاً – التحديات المستمرة والناشئة

54- لا تزال تعترض تنفيذ توصيات البعثة تحديات كبيرة، ولا سيما بالنظر إلى السياق المتغير بشكل كبير. وتشير الأحداث التي وقعت منذ شباط/فبراير 2021 إلى العودة إلى الحوكمة الاقتصادية التي تتميز بزيادة التدخلات والضوابط غير السوقية، بالإضافة إلى التركيز بشكل أكبر على العلاقات من أجل تسهيل التبادل الاقتصادي. وسلّطت البعثة الضوء على هذه الصلات المثيرة للقلق بين النشاط الاقتصادي للتائامادوا واستراتيجيته العسكرية، بما في ذلك في تعدين اليشم والياقوت. ومن المرجح أن تؤدي القيود التجارية من النوع الذي فرضه مجلس إدارة الدولة – مثل السياسات الاقتصادية في المجالس العسكرية

(106) <https://eiti.org/contract-transparency>

(107) [https://www.myanmar-responsiblebusiness.org/pdf/TiME/2020-Pwint-Thit-Sa\\_en.pdf](https://www.myanmar-responsiblebusiness.org/pdf/TiME/2020-Pwint-Thit-Sa_en.pdf) (الصفحات

51-52)؛ <https://myanmareiti.org/en/publication/review-first-meiti-beneficial-ownership-disclosure>

و <https://www.globalwitness.org/en/campaigns/myanmar/out-of-the-shadows/> (الصفحة 7).

(108) *الضوء العالمي الجديد لميانمار*، المجلد 6، العدد 62، 18 حزيران/يونيه 2019.

(109) <https://projectbank.gov.mm/en/>. أُطلِع عليه في 7 حزيران/يونيه 2022.

(110) <https://eiti.org/articles/myanmar-suspended-due-political-instability>

(111) <https://www.frontiermyanmar.net/en/losing-the-freedom-to-protect-the-shattered-dreams-of-environment-defenders/>



الحاكمة السابقة<sup>(112)</sup> - إلى خفض مستويات المعيشة<sup>(113)</sup>. وهناك مخاوف كبيرة من احتمال أن تؤدي السياسات التي وضعها مجلس إدارة الدولة منذ الانقلاب إلى تزايد من السلوك الريعي والفساد: التمسك بالاحتكارات؛ ومراقبة تراخيص التجارة والاستثمار؛ وفرض أنظمة تعسفية كوسيلة متعمدة لإنشاء ربع الموارد وتوزيعها بين مجموعات معينة من الشركات التجارية، وبالتالي استمالة ولاء النخب التجارية وزيادة ترسيخ السيطرة الاقتصادية والسياسية للجيش<sup>(114)</sup>.

55- وعلاوة على ذلك، دفع الانقلاب وما تلاه من انتهاكات وجرائم ارتكبتها التاماداو الشركات إلى النظر في فك الارتباط بميانمار.

## ألف - الاقتصادات غير المشروعة والأنشطة الربعية والزيائية

### 1- تعدين العناصر الأرضية النادرة

56- توجد في ولاية كاشين بعض من أوضح مظاهر السلوك الريعي الذي هندسه التاماداو. وإلى جانب اليشم<sup>(115)</sup>، سمح التاماداو أيضاً بتعدين العناصر الأرضية النادرة - المهمة لإنتاج التكنولوجيات الخضراء - في بلدة شيبوي في المناطق التي يسيطر عليها الجيش الديمقراطي الجديد السابق كاشين<sup>(116)</sup>.

57- وفي عام 2009، أصبح الجيش الديمقراطي الجديد كاشين قوة حرس حدود يسيطر عليها الجيش<sup>(117)</sup>؛ إذ أعيد تشكيل كتائبه الثلاث في كتائب قوة حرس الحدود رقم 1001 و1002 و1003 مع دمج جنود تاماداو في كل وحدة. وتقع هذه الكتائب ضمن هيكل قيادة الجيش؛ وتتلقى الأسلحة والإمدادات وغيرها من أشكال الدعم المالي<sup>(118)</sup>؛ ويقال إنها جزء من خطط الدفاع الوطني للجيش<sup>(119)</sup>، وتقاتل إلى جانب التاماداو<sup>(120)</sup>.

58- ولدى أعضاء الجيش الديمقراطي الجديد السابق كاشين مصالح في التعدين. وتُظهر سجلات المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية في ميانمار 2016-2017 أن الزعيم السابق زاخونغ تينغ ينغ وأبنائه مديرون لشركتين مسجلتين على الأقل - شركة ميانمار ميو كو كو المحدودة للأدوات الطبية وشركة سان لين الدولية المحدودة للتصدير والاستيراد - التي كانت تحمل 17 ترخيصاً، انتهت

(112) <https://fulcrum.sg/myanmar-returns-to-import-substitution-primed-to-fail/>

(113) [https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/28392/119855-PER-P159067-](https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/28392/119855-PER-P159067-PUBLIC-v2-main-report-PERSepcleanwithnewcover.pdf?sequence=1&isAllowed=y)

[PUBLIC-v2-main-report-PERSepcleanwithnewcover.pdf?sequence=1&isAllowed=y](https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/28392/119855-PER-P159067-PUBLIC-v2-main-report-PERSepcleanwithnewcover.pdf?sequence=1&isAllowed=y)

(114) [https://www.burmalibrary.org/sites/burmalibrary.org/files/obl/2013\\_The\\_Political\\_Economy\\_](https://www.burmalibrary.org/sites/burmalibrary.org/files/obl/2013_The_Political_Economy_of_Myanmar_s_Transition-en-red.pdf)

[of\\_Myanmar\\_s\\_Transition-en-red.pdf](https://www.burmalibrary.org/sites/burmalibrary.org/files/obl/2013_The_Political_Economy_of_Myanmar_s_Transition-en-red.pdf)

(115) <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/myanmar-ffm/economic-interests-myanmar-military>

(116) [https://www.irrawaddy.com/news/burma/illegal-rare-earth-mines-china-border-multiply-since-](https://www.irrawaddy.com/news/burma/illegal-rare-earth-mines-china-border-multiply-since-myanmar-coup.html)

[myanmars-coup.html](https://www.irrawaddy.com/news/burma/illegal-rare-earth-mines-china-border-multiply-since-myanmar-coup.html)

[https://www.frontiermyanmar.net/en/weapons-power-and-money-how-rare-earth-](https://www.frontiermyanmar.net/en/weapons-power-and-money-how-rare-earth-mining-in-kachin-enriches-a-tatmadaw-ally/)

[mining-in-kachin-enriches-a-tatmadaw-ally/](https://www.frontiermyanmar.net/en/weapons-power-and-money-how-rare-earth-mining-in-kachin-enriches-a-tatmadaw-ally/)

[nment-hit-by-rare-earth-mining-boom/](https://www.frontiermyanmar.net/en/weapons-power-and-money-how-rare-earth-mining-in-kachin-enriches-a-tatmadaw-ally/)

(117) <https://www.bnionline.net/en/kachin-news-group/item/7388-nda-k-changes-to-burma-juntas->

[bgf.html](https://www.bnionline.net/en/kachin-news-group/item/7388-nda-k-changes-to-burma-juntas-bgf.html) و <https://asiafoundation.org/wp-content/uploads/2016/07/Militias-in-Myanmar.pdf> (الصفحة 13).

(118) *النور الجديد لميانمار*، المجلد 19، العدد 114، 13 آب/أغسطس 2011.

(119) <https://asiafoundation.org/wp-content/uploads/2016/07/Militias-in-Myanmar.pdf> (الصفحة 24).

(120) [https://www.irrawaddy.com/news/burma/kachin-rebels-clash-with-burma-army-and-govt-backed-](https://www.irrawaddy.com/news/burma/kachin-rebels-clash-with-burma-army-and-govt-backed-militia.html)

[militia.html](https://www.irrawaddy.com/news/burma/kachin-rebels-clash-with-burma-army-and-govt-backed-militia.html) و [https://www.bnionline.net/en/news/kachin-state/item/1503-kia-clashes-with-pro-](https://www.bnionline.net/en/news/kachin-state/item/1503-kia-clashes-with-pro-government-militia-in-poppy-growing-area-of-kachin-state.html)

[government-militia-in-poppy-growing-area-of-kachin-state.html](https://www.bnionline.net/en/news/kachin-state/item/1503-kia-clashes-with-pro-government-militia-in-poppy-growing-area-of-kachin-state.html)

صلاحية جميعها رسمياً الآن، لتعدين الحديد والرصاص والزنك في المنطقة. ولا تحمل سوى شركتين غير مسجلتين، وهما تشين بين تونغ للتعدين وسان لين الدولية، تراخيص غير منتهية الصلاحية لتعدين الرخام والحديد، على التوالي. ووفقاً لأحدث السجلات المتاحة<sup>(121)</sup>، لا تحمل أي شركة ترخيصاً لتعدين العناصر الأرضية النادرة، ومعظم الشركات التي تحمل تراخيص لتعدين سلع أساسية أخرى في المنطقة لم تكن مسجلة لدى مديرية الاستثمار وإدارة الشركات.

59- وذكر أحد سكان بلدة شيبوي أن تعدين العناصر الأرضية النادرة يحدث في المناطق التي تسيطر عليها قوة حرس الحدود رقم 1002، وأن اختبار عينات التربة ازداد منذ الانقلاب زيادة كبيرة متعدياً على المنطقة الشمالية باتجاه شيبوي. وتُظهر الصور الساتلية لواد بحري مركزي في منطقة التعدين زيادة بنسبة 50 في المائة في نشاط التعدين في الفترة التي بدأت قبل الانقلاب بوقت قصير وانتهت في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

60- وأوضح مصدر موثوق آخر أن ممثلي الشركات التجارية الصينية التي تستثمر في تعدين العناصر الأرضية النادرة يبحثون عن قادة سابقين في الجيش الديمقراطي الجديد كاشين وأفراد أسرهم من أجل إنشاء شركات محلية يتلقى فيها الأخير، حسبما ورد، حصصاً من الإيرادات. فتشارك هذه الشركات في التقيب عن العناصر الأرضية النادرة وتعدينها ونقلها<sup>(122)</sup>. وبالنظر إلى أن الاستثمار الأجنبي في شركات إنتاج المعادن الصغيرة والمتوسطة مثل العناصر الأرضية النادرة محظور<sup>(123)</sup>، وأنه لا توجد معلومات عن إصدار تراخيص لأي شركة مسجلة، فالأنشطة الجارية غير قانونية على الأغلب. وبما أن أنشطة التعدين تجري في منطقة جغرافية تشهد نزاعاً مسلحاً غير دولي مستمر<sup>(124)</sup>، توجد شواغل إزاء جريمة الحرب المتمثلة في النهب، مما يستدعي مزيداً من التحقيق.

61- وسلط المحاورون الضوء على الضرر البيئي المترتب على تعدين العناصر الأرضية النادرة، بما في ذلك تلوث المياه والغمر، فضلاً عن الآثار الاجتماعية والصحية والمعيشية على المجتمعات المحيطة. ولا توجد في ميانمار معايير كافية للهواء والماء اللازمة لتجنب مثل هذا الضرر الإيكولوجي. ومن الضروري أن تكفل الدول، بما فيهم الدول الثالثة، حقوق السكان في ميانمار في الصحة والمياه خلال أي عملية تعدين للعناصر الأرضية النادرة من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما يتعلق بأنشطة مواطنيها الخاضعين لولاياتها<sup>(125)</sup>.

## 2- الاتصالات

62- منذ 1 فبراير/شباط 2021، تحرك الجيش بسرعة لتقييد حرية التعبير، حاجباً منصات التواصل الاجتماعي؛ ومجرّماً النشاط عبر الإنترنت؛ وحاداً من إمكانية الوصول إلى الإنترنت من خلال عمليات الإغلاق وتعليق خدمات البيانات. وفي نهاية المطاف، أعاد إمكانية الوصول إلى الإنترنت، ولكن فقط

(121) <https://datatools.myanmarareiti.org/tools/licenses/>

(122) [https://www.globalwitness.org/documents/20381/Heavy\\_rare\\_earths\\_supply\\_chain\\_risks\\_EN\\_-\\_August\\_2022.pdf](https://www.globalwitness.org/documents/20381/Heavy_rare_earths_supply_chain_risks_EN_-_August_2022.pdf)

(123) [https://www.dica.gov.mm/sites/dica.gov.mm/files/document-files/notification26english\\_version.pdf](https://www.dica.gov.mm/sites/dica.gov.mm/files/document-files/notification26english_version.pdf)

(124) الوثيقة A/HRC/49/72، الفقرة 15.

(125) انظر على سبيل المثال اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليقان العامان رقم 14، الفقرة 39، ورقم 15، الفقرة 33، و <https://www.shuzih.com/pub/828c6c3612f75ee3c231d093700d0fe7/99be7d05238b42c79c1fd932ae2c9890.pdf>

لمواقع شبكية أو تطبيقات محددة<sup>(126)</sup>. وبمرور الوقت، شهدت المناطق التي عانت من العنف بالقدر الأكبر عمليات إغلاق أخرى للإنترنت؛ كما شهدت بعضها تعليقاً لخطوط الهاتف الثابتة والمحمولة، مما أعاق الإيصال الفعال للمساعدة الإنسانية ومنع نشر المعلومات بشأن الانتهاكات<sup>(127)</sup>.

63- وبين كانون الأول/ديسمبر 2021 وكانون الثاني/يناير 2022، ضاعف مجلس إدارة الدولة تكلفة البيانات المتنقلة؛ وفرض ضريبة قدرها 20 000 كيات ميانماري على كل شريحة اشتراك؛ وفرض ضريبة دخل بنسبة 15 في المائة على جميع مقدمي خدمات الإنترنت<sup>(128)</sup>، مما أدى إلى زيادات حادة في تكاليف الوصول إلى الإنترنت، وزاد في نفس الوقت من إيرادات مجلس إدارة الدولة. وكذلك، أعرب المجلس عن عزمه على ممارسة السيطرة على المستعملين وقطاع الاتصالات من خلال التدخل في عملية بيع شركة تيلينور.

64- وفي آخر إحاطة إعلامية لتيلينور حول الاستدامة في كانون الأول/ديسمبر 2020، حذرت الشركة من تزايد طلبات السلطة للبيانات الشخصية للمستخدمين، وعمليات إغلاق الإنترنت، وحجب المواقع الشبكية، وتنفيذ اعتراض شامل<sup>(129)</sup>. وألمحت أيضاً إلى أن انخراطها مع الحكومة ودعوتها إلى اتباع قانون يحترم الحقوق وإطار سياسة عامة للأمن السيبراني والخصوصية، أديا إلى تلقيها تحذيرات بعدم التشكيك في التوجيهات الحالية وإلا فإنها تخاطر بالتعرض للعقاب. وفي أعقاب الانقلاب، نشرت تيلينور طلبات مجلس إدارة الدولة بتعليق وتقييد الوصول إلى المعلومات، إلى أن لم يعد بوسع الشركة القيام بذلك<sup>(130)</sup>.

65- وبعد بلوغ دين غير قابل للتحويل 6,5 مليار كرونة نرويجية في الربع الأول من عام 2021<sup>(131)</sup>، كشفت تيلينور في تموز/يوليه 2021 أنها تتبع عملياتها في ميانمار بالكامل إلى مجموعة M1 مقابل 105 ملايين دولار<sup>(132)</sup> وقد رفض مجلس إدارة الدولة هذه الصفقة في البداية، ولم يوافق عليها إلا عندما ضمت مجموعة M1 إليها شريكاً محلياً، وهو مجموعة شوي بيان فيو، بوصفه مساهماً رئيسياً<sup>(133)</sup>.

(126) A/HRC/48/67.

(127) A/HRC/49/72.

(128) *النور العالمي الجديد لميانمار*، المجلد 8، العدد 263، 7 كانون الثاني/يناير 2022؛ <https://www.myanmar-now.org/en/news/junta-says-hefty-new-telecoms-taxes-will-curb-extreme-use-of-internet-services> و <https://www.irrawaddy.com/news/burma/myanmar-junta-raises-sim-and-internet-taxes-to-silence-opposition.html>.

(129) <https://youtu.be/oWJ85wgZAS4> على الساعة 53:08.

(130) <https://www.telenor.com/sustainability/responsible-business/human-rights/human-rights-in-myanmar/directives-from-authorities-in-myanmar-february-2021/>.

(131) <https://www.reuters.com/business/media-telecom/telenor-posts-q1-loss-after-writing-off-myanmar-business-following-coup-2021-05-04/>.

(132) <https://www.telenor.com/media/newsroom/telenor-group-sells-telenor-myanmar-to-m1-group/>.

(133) <https://www.telenor.com/media/newsroom/press-releases/sale-of-telenor-myanmar-approved-by-myanmar-authorities/>.

66- ويقال إن مجموعة شوي بيان فيو لديها صلات طويلة الأمد مع الجيش وشركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة<sup>(134)</sup>، بما فيها الشركة في استيراد النفط<sup>(135)</sup>. ويقال أيضاً بأن لها مصالح في تعدين البشم والأحجار الكريمة في ولاية كاشين<sup>(136)</sup>. وأنها تعمل في صناعة الأخشاب<sup>(137)</sup>. وقد تشير المصالح الواسعة والمتنامية لمجموعة شوي بيان فيو في مختلف القطاعات إلى أن الجيش يرى أن المصالح الاقتصادية للمجموعة متوائمة مع مصالحه الخاصة و/أو أن الجيش يشعر بالاطمئنان الكافي حيال ولاء المجموعة.

67- ومع وجود شوي بيان فيو ومجموعة M1 مكان تيلينور، سيكون لثلاثة من مشغلي الشبكات الأربعة في ميانمار صلات مهمة مع الجيش<sup>(138)</sup>، مما يزيد بشكل كبير من قدرته على التأثير على الشركات لفرض قيود على حرية التعبير والقيام بمهام المراقبة.

## باء - معضلة الشركات: البقاء أم المغادرة؟

68- دعت البعثة إلى عزل التاتاماداو اقتصادياً من أجل إعاقة قدرة الأخيرة على ارتكاب جرائم دولية خطيرة. وينطوي ذلك على فك الارتباط بالعلاقات التجارية أو المالية مع التاتاماداو، وكذلك الشركات التي يملكها أو يسيطر عليها أعضاؤها، ودعم نمو وتطور الجهات الفاعلة الاقتصادية غير التابعة للتاتاماداو<sup>(139)</sup>.

69- ومنذ الانقلاب، تجدد التركيز على إزاحة الجيش من الاقتصاد وتجوبع مجلس إدارة الدولة إلى الدخل. وقدم أصحاب المصلحة طلبات عديدة، ومتناقضة في بعض الأحيان، على الشركات التجارية التي توظف في بيئة تشغيلية معقدة وصعبة بالفعل. وتشمل هذه الدعوات أساساً فك الارتباط بالشركات المملوكة للجيش أو المنضمة له أو المرتبطة به، وتعليق المدفوعات إلى مجلس إدارة الدولة. وتشمل أيضاً بذل عناية واجبة الفائقة في مجال حقوق الإنسان؛ وضمان احترام حقوق العمال، ولا سيما فيما يتعلق بالسلامة والضمان الاجتماعي؛ ومعالجة أدوار الشركات في دعم التوظيف؛ وتقييم الحاجة إلى تصفية الاستثمار على نحو مسؤول، بما في ذلك تقييم الآثار ذات الصلة على حقوق الإنسان وإجراءات المعالجة؛ وضمان الشفافية مع بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وإشراك أصحاب المصلحة. وهم يطلبون من الشركات الفاعلة أن تتخذ موقفاً أخلاقياً قوياً في التزامها باحترام حقوق الإنسان، وأن تنفذ إجراءات الشركات التي تخدم ميانمار وشعبها على أفضل وجه عن طريق إزالة التاتاماداو من الحياة الاقتصادية والسياسية للبلد، والتي تساعد البلد أيضاً على الخروج من أزمة اقتصادية متفاقمة. ولا تشمل هذه الدعوات في الغالب مطالب بتصفية الاستثمار تلقائياً وفورياً من ميانمار<sup>(140)</sup>، وتدفع بدلاً من ذلك الشركات إلى

(134) <https://www.irrawaddy.com/news/burma/meet-myanmar-military-linked-crony-taking-stake-in-telenor-sale.html> و <https://www.myanmar-now.org/en/news/the-crony-who-will-control-telenor> و <https://www.justiceformyanmar.org/stories/shwe-byain-phyus-myanmar-customer-data-military-links-exposed>

(135) <https://www.fwpresearch.com/en/portfolio/thein-win-zaw/>

(136) المرجع نفسه؛ و <https://www.justiceformyanmar.org/stories/shwe-byain-phyus-military-links-exposed>

(137) <https://www.justiceformyanmar.org/stories/shwe-byain-phyus-military-links-exposed>

(138) مايتال مملوكة جزئياً لشركة ميانمار للتعاون الاقتصادي. شركة ميانمار للبريد والاتصالات هي مؤسسة مملوكة للدولة. في تموز/يوليه 2022، ورد أن شركة Ooredoo تجري مناقشات للانسحاب من ميانمار.

(139) <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/myanmar-ffm/economic-interests-myanmar-military>

(140) مع الاستثناءات، على سبيل المثال، دعا تحالف العمال في ميانمار إلى فرض جزاءات اقتصادية شاملة: [https://www.facebook.com/permalink.php?story\\_fbid=546648550010451&id=109901467018497](https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=546648550010451&id=109901467018497)

تقييم الحاجة إلى تصفية الاستثمار على نحو مسؤول. وتسلط دراسات الحالة التي ترد مناقشتها أدناه الضوء على التحديات التي تواجهها الشركات في ثلاثة قطاعات اقتصادية مختلفة.

## 1- الاتصالات

70- ذكرت تيلينور في إعلانها عن قرارها بالخروج من ميانمار أنها لن تقوم بتفعيل معدات الاعتراض طوعاً<sup>(141)</sup>، ولا يمكنها العمل في ظل نظام ينطوي على انتهاك قيمها وقانونها الدولي ومبادئها المتعلقة بحقوق الإنسان<sup>(142)</sup>. وقد نددت عدة منظمات من منظمات المجتمع المدني بهذا القرار، وأدى ذلك إلى تقديم شكوى واحدة في نقطة الاتصال الوطنية النرويجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي<sup>(143)</sup>، تزعم عدم امتثال شركة تيلينور للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عملية بيع تيلينور فرع ميانمار، وشكوى أخرى أمام الهيئة النرويجية لحماية البيانات<sup>(144)</sup>، سعيًا إلى وقف نقل بيانات المستخدمين كجزء من عملية بيعها. وزعمت الشكاوى أن شركة تيلينور لم تبذل العناية الواجبة المناسبة فيما يتعلق ببيع عملياتها في ميانمار لأنها كانت ستكشف عن آثار خطيرة لحقوق الإنسان على عملائها واتصالاتهم، مما يجعل الشركة تنتهك التزاماتها بموجب القاعدة التنظيمية العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي؛ وأن مجموعة M1 متورطة بوصفها، في تقرير البعثة، شركة ذات صلة بالجيش. وبالإضافة إلى ذلك، زعمت الشكاوى أن شركة تيلينور لم تقم بمشاركة مجدية مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وأنها لم تكن شفافة في قرارها بتصفية استثمارها في ميانمار.

71- وتدفع شركة تيلينور بأنها تجري تقييمات شاملة للبدائل المتاحة، وأن قرارها بالبيع كان الملاذ الأخير والخيار الأقل ضرراً، إذ أنها حافظت على قدرة عملائها البالغ عددهم 18 مليون على الاتصال وضمنت عمل الموظفين. وتؤكد أيضاً أن اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي لا تنطبق، وأنها كانت تتواصل مع جميع أصحاب المصلحة، وقد حظرت عليها قواعد البورصة مناقشة خطط البيع علناً.

72- وعلى نحو منفصل، أثارت منظمة العدالة من أجل ميانمار شواغل بشأن توافق نقل معدات الاعتراض، كجزء من عملية البيع التي تقوم بها شركة تيلينور، مع الجزاءات التي تفرضها النرويج والمملكة المتحدة، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي<sup>(145)</sup>.

(141) <https://www.telenor.com/media/newsroom/continued-presence-in-myanmar-not-possible-for-telenor/>

(142) <https://www.telenor.com/media/newsroom/announcement/we-cannot-make-our-employees-in-myanmar-ar-delete-data-and-break-the-law-update-by-jorgen-c-arentz-rostrup-evp-and-head-of-telenor-asia/>

(143) <https://www.responsiblebusiness.no/somo-on-behalf-of-474-csos-in-myanmar-vs-telenor-asa/>  
الحوار مستمر بين تيلينور وأصحاب الشكوى.

(144) <https://www.somo.nl/myanmar-citizen-files-data-protection-complaint-against-telenor-for-dangerous-breach-of-privacy/>

(145) <https://www.justiceformyanmar.org/press-releases/telenor-group-violating-sanctions-through-installation-and-imminent-transfer-of-german-lawful-intercept-gateway>  
و- <https://www.justiceformyanmar.org/press-releases/telenor-group-is-aiding-and-abetting-m1-group-to-violate-myanmar-sanctions>

## 2- النفط والغاز

73- كانت صناعة النفط والغاز في ميانمار، التي تعد أكبر مصدر للإيرادات الأجنبية في البلد، هدفاً لحملات منظمات المجتمع المدني الساعية لوقف المدفوعات إلى مجلس إدارة الدولة. ويشمل كلٌّ من مشاريع الغاز الخارجية الرئيسية الأربعة استخراج الغاز ونقله، ويتم تنظيمه على أنه مشروع مشترك مع مشغل وشركاء آخرين، إذ تلعب مؤسسة ميانمار للنفط والغاز عدة أدوار، بما فيها دور الشريك غير التشغيلي ودور جامع الإيرادات للإتاوات الحكومية وتقاسم الأرباح والمكافآت<sup>(146)</sup>. وفي أعقاب الانقلاب، قامت جهات تشغيل مشروعين بتصفية استثماراتها، على الرغم من أن جميع المشاريع تواصل عملياتها.

74- وفيما يتعلق بمشروع بيتاغون، أعلنت شركة بي سي في ميانمار التابعة لشركة بيتروناس في نيسان/أبريل 2021، عن قوة قاهرة في الحقل الذي كان يعمل فيه منذ عام 2003، مشيرة إلى تراجع في إنتاج الغاز<sup>(147)</sup>. وبعد مرور عام، أعلنت انسحابها من المشروع بعد إجراء "مراجعة تقنية تجارية"<sup>(148)</sup>. وبالمثل، أعلن شركاء رئيسيون آخرون في المشروع، وهم شركة التنقيب والإنتاج العامة المحدودة بي تي وشركة اينبوس الفرعية JX Nippon للتنقيب عن النفط والغاز، عن نيّتهم في الانسحاب<sup>(149)</sup>. وفي حين أن شركة التنقيب والإنتاج العامة المحدودة بي تي لم تخصص أي قيمة تجارية لأسهمها، التي ستُخصّص بالتناسب للمساهمين المتبقين<sup>(150)</sup>، فإنّ الكيفية التي سيتم بها تنظيم حافطة الأسهم المنقحة أو التعامل مع وقف التشغيل في حال انتهى الاستخراج غير واضحة. وكانت شركة JX Nippon للتنقيب عن النفط والغاز الجهة الفاعلة الوحيدة التي اعترفت علناً "بالوضع الحالي للبلاد"، وأشارت شركة بتروناس وشركة التنقيب والإنتاج العامة المحدودة بي تي إلى استراتيجيات إدارة الحافطات الخاصة بكل منهما.

75- وذكرت منظمة العدالة من أجل ميانمار أن الوثائق المسربة تقدم أدلة على أن الجيش استفسر عن استئناف صادرات المشروع والمدفوعات الناتجة عنه، وعن الإجراءات التي يمكن أن تُتخذ في حال عدم استلام المدفوعات<sup>(151)</sup>. وتُظهر الوثائق التي اطلعت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن إيرادات المشروع - التي تقدر بنحو 22,4 مليون دولار بين تشرين الأول/أكتوبر 2021 وآذار/مارس 2022 - دُفعت إلى حساب نوسترو في مصرف ميانمار للتجارة الخارجية في فرع من فروع المصرف الماليزي CIMB في سنغافورة.

(146) <https://www.pwyp.org/wp-content/uploads/2021/06/Financing-the-Military-in-Myanmar.pdf>

و- [https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/nrgi\\_myanmar-state-owned-enterprises\\_full-report.pdf](https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/nrgi_myanmar-state-owned-enterprises_full-report.pdf)

(147) <https://www.petronas.com/media/press-release/petronas-upstream-operations-myanmar-declares-force-majeure-its-yetagun-field>

(148) <https://www.petronas.com/media/press-release/petronas-withdraws-yetagun-field-offshore-myanmar>

(149) <https://www.pttep.com/en/Newsandnmedia/Mediacorner/Pressreleases/Pttep-With-Draws-From-Yetagun-Project-In-Myanmar.aspx>؛ و [https://www.hd.eneos.co.jp/english/newsrelease/upload\\_pdf/20220502\\_01\\_02\\_0960492.pdf](https://www.hd.eneos.co.jp/english/newsrelease/upload_pdf/20220502_01_02_0960492.pdf)

(150) <https://www.pttep.com/en/Newsandnmedia/Mediacorner/Pressreleases/Pttep-With-Draws-From-Yetagun-Project-In-Myanmar.aspx>

(151) <https://www.justiceformyanmar.org/stories/leaked-documents-show-min-aung-hlaing-personally-concerned-over-oil-and-gas-payments>

76- وقد دعت منظمات المجتمع المدني الشركات التي استقادت من المشروع إلى الخروج بطريقة مسؤولة، ولا سيما وقف تشغيل حقل الغاز ومعالجة أي آثار اجتماعية وبيئية سلبية<sup>(152)</sup>.

77- وفي كانون الثاني/يناير 2022، أعلنت شركتا توتال إنرجيز وشيفرون بشكل منفصل عن نيتهما في الانسحاب من مشروع "يادانار"<sup>(153)</sup>. ووفقاً لاتفاقات المشروع، حددت شركة توتال إنرجيز مهلة ستة أشهر للمغادرة بوصفها مشغلاً ومساهماً، مع توزيع حصصها بالتناسب بين الشركاء المتبقين دون أي قيمة تجارية، مما يزيد من حصة كافة الشركاء المتبقين، بما فيهم مؤسسة ميانمار للنفط والغاز<sup>(154)</sup>. ولم تقدم شركة شيفرون مزيداً من التفاصيل بشأن خروجها، وتولت شركة التنقيب والإنتاج العامة المحدودة بي تي تي منصب المشغل<sup>(155)</sup>.

78- وانتقدت بعض منظمات المجتمع المدني شركة توتال إنرجيز<sup>(156)</sup>، ودعت توتال إنرجيز وشيفرون إلى بدء إجراءات تحكيم دولية للحصول على قرار بشأن أي من الطرفين بين - مجلس إدارة الدولة وحكومة الوحدة الوطنية - سيكون الطرف المقابل التعاقد المناسب<sup>(157)</sup>.

### 3- الملابس

79- بخلاف قطاعي الاتصالات والنفط والغاز، العلاقات المباشرة التي تربط قطاع الملابس مع الجيش محدودة. وفي كانون الثاني/يناير 2022، قام فريق الدعوة عن الملابس التابع لغرفة التجارة الأوروبية في ميانمار بتقييم خمسة عوامل محددة ذات صلة بالقطاع: ألا وهي الإسهامات المالية الضئيلة في إيرادات الدولة؛ والإيرادات المحدودة نسبياً من القطع الأجنبي؛ وقلة روابط مصنع الملابس بالجيش؛ والمخاطر المنخفضة نسبياً لعمليات المصانع في المناطق الصناعية؛ وتوافر الموائى التي لم تكن مملوكة للجيش. وخلص إلى أنه من الممكن تماماً العمل دون التفاعل مع التكتلات المملوكة للجيش<sup>(158)</sup>.

80- وأشارت غرفة التجارة الأوروبية في ميانمار كذلك إلى أدلة سرديّة تشير إلى أن المصانع تتطلع، لدى خروج المشترين الأوروبيين، إلى جذب مشترين جدد من أسواق أخرى، حيث يمكن أن تكون هناك مستويات أقل من احترام حقوق العمال. وشددت على أن أولئك الذين يأتون من ميانمار يركزون على كفاءة العمل اللائق وحرية تكوين الجمعيات لجميع العمال، بمن فيهم النساء، اللاتي يشكّكن الأغلبية الساحقة<sup>(159)</sup>.

(152) <https://www.justiceformyanmar.org/press-releases/ngos-cautiously-welcome-eneos-withdrawal-from-myanmar-call-for-responsible-disengagement-and-decommissioning-of-yetagun-gas-project>

(153) <https://totalenergies.com/media/news/press-releases/totalenergies-withdraws-myanmar> و <https://www.chevron.com/stories/chevrans-view-on-myanmar>. وفي أيار/مايو 2021، علّق المساهمون في مشروع نقل الغاز توزيعات الأرباح الشهرية الموجهة إلى مؤسسة ميانمار للنفط والغاز.

(154) <https://totalenergies.com/media/news/press-releases/totalenergies-withdraws-myanmar>

(155) <https://www.pttep.com/en/Newsandmedia/News/Changeofoperatorintheyadanaprojectinmyanmar.aspx>

(156) <https://globalmayday.net/wp-content/uploads/2022/03/Explainer-TotalEnergies-Chevron-Exit.pdf> و <https://globalmayday.net/wp-content/uploads/2022/03/GMSRxBMC-EU-Sanctions-on-MOGE-Explainer-Final.pdf>

(157) [https://earthrights.org/wp-content/uploads/Responsible-Divestment-from-Myanmar-Briefer-March-2022.FINAL\\_.pdf](https://earthrights.org/wp-content/uploads/Responsible-Divestment-from-Myanmar-Briefer-March-2022.FINAL_.pdf). وانسحبت توتال إنرجيز بالكامل من ميانمار اعتباراً من 20 تموز/يوليه 2022.

(158) [https://eurocham-myanmar.org/wp-content/uploads/2022/01/Myanmar-Garment-Sector-Factsheet\\_January-2022.pdf](https://eurocham-myanmar.org/wp-content/uploads/2022/01/Myanmar-Garment-Sector-Factsheet_January-2022.pdf)

(159) [https://www.business-humanrights.org/documents/37865/2022\\_Myanmar\\_garment\\_sector\\_EN.pdf](https://www.business-humanrights.org/documents/37865/2022_Myanmar_garment_sector_EN.pdf)



## خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

81- في حين أن مجلس إدارة الدولة بسط سيطرته على أجهزة الدولة، فإنه لم يعتمد في حكمه طرقاً مجدية ومستدامة، وبدلاً من ذلك استمر في قمع شعب ميانمار وترويعه. وقد انهالت إدارة مجلس إدارة الدولة المحلي في العديد من المناطق في جميع أنحاء البلاد، وانهار نظام الصحة العامة فعلياً، ولم يحصل أكثر من نصف جميع الأطفال في سن المدرسة على التعليم لمدة عامين دراسيين<sup>(160)</sup>. ولم يتمكن الجيش من حل أزمة عميقة في القطاع المالي، وكان تحصيل الإيرادات المحلية أقل بكثير من مستويات ما قبل عام 2021. ومن المرجح، بشكل عام، أن ترتفع نسبة سكان ميانمار الذين يعيشون الفقر في عام 2022.

82- وإن انعدام الثقة العامة ورفض الحكم العسكري منتشران وجليان. ولا يزال العديد من أفراد شعب ميانمار يبدي استعداداً هائلاً لتقديم تضحيات فردية وجماعية من أجل إضعاف الجيش. ويشمل ذلك العاملين في القطاع العام الذين يُضربون عن العمل على حساب الوظائف والمرتبات والإسكان؛ والآباء الذين يرفضون إرسال أطفالهم إلى المدرسة؛ والأسر التي ترفض دفع فواتير الكهرباء على الرغم من التهديدات بقطعها. وقد رحبت منظمات المجتمع المدني في ميانمار وحكومة الوحدة الوطنية وما زالت تدعو إلى فرض جزاءات محددة الأهداف على مؤسسات، منها بعض المؤسسات والمصارف المملوكة للدولة، بهدف الحد من قدرة مجلس إدارة الدولة على الوصول إلى صرف العملات الأجنبية<sup>(161)</sup>.

83- وقد وثّق هذا التقرير واقع أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم نحو العزلة الاقتصادية للتامداو، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، لا سيما منذ شباط/فبراير 2021، من أجل وقف هجوم الجيش المستمر على شعب ميانمار ومساءلته عن الجرائم الدولية.

84- وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ جميع الخطوات التي في وسعه لدعم شعب ميانمار والاستجابة للنداءات المطالبة بعزل الجيش مالياً. وينبغي النظر في اتخاذ إجراءات منسقة فورية للتقليل إلى أدنى حد من الإجراءات المسبقة المراوغة. وبالنسبة لأي خطوات يتم اتخاذها، يجب بذل جهود كبيرة للتخفيف من أي آثار اجتماعية اقتصادية متوقعة على الشعب، مع الاعتراف في نفس الوقت بالضرر الناجم عن استمرار الجيش في الوصول إلى احتياطات العملات الأجنبية وارتكاب جرائم دولية. ويكتسي التشاور بشأن هذه المسائل مع المجتمع المدني والحركة الديمقراطية، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية والمنظمات العرقية، أهمية حيوية.

85- وفي ضوء النتائج المذكورة أعلاه والحالة الراهنة، تكرر المفوضية التوصيات السابقة التي قدمتها المفوضة السامية إلى السلطات العسكرية، بما فيها الوقف الفوري لجميع الهجمات الموجهة ضد شعب ميانمار<sup>(162)</sup>.

86- وعلاوة على ذلك، توصي المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والدولية ذات الصلة بما يلي:

(160) <https://reliefweb.int/report/myanmar/myanmar-humanitarian-update-no-19-28-june-2022>

(161) <https://progressivevoicemyanmar.org/2022/05/07/626-myanmar-international-civil-society-organizations-and-over-220-000-people-call-on-the-us-to-sanction-myanmars-oil-and-gas-revenues-and-stop-the-bankrolling-of-the-genocidal-military-ju/>

(162) الوثيقة A/HRC/49/72، الفقرة 74.



(أ) تنفيذ جزاءات نقل الأسلحة إن لم تكن سارية بالفعل؛

(ب) وتنفيذ جزاءات إضافية محددة الهدف ضد الكيانات التي تسمح، أو يمكن أن تسمح، باستمرار وصول التاماداو إلى العملات الأجنبية، بما في ذلك مصرف ميانمار للتجارة الخارجية، ومصرف ميانمار للاستثمار والتجارة، ومؤسسة ميانمار للنفط والغاز، مع احترام حقوق الإنسان والتخفيف من الآثار الاجتماعية الاقتصادية السلبية للجزاءات، بطرق منها إعفاء المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني من خطط الترخيص؛

(ج) وضمان التنفيذ الفعال للجزاءات المستهدفة القائمة التي تتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بطرق منها إنفاذ الامتثال ضد منتهكي الجزاءات حسب الاقتضاء وضمان تخصيص موارد كافية للإنفاذ؛

(د) والقيام، بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني، باستكشاف إجراءات إضافية من شأنها أن تقلل من إيرادات مجلس إدارة الدولة؛

(هـ) والنظر في إنشاء نظام إلزامي قوي وفعال لبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان لجميع الأنشطة التجارية الجارية، كلياً أو جزئياً، داخل أراضيها أو تحت ولاياتها القضائية بعد مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة المتأثرين؛

(و) وإدماج العناية الواجبة الفائقة في مجال حقوق الإنسان في عمليات المؤسسات والوكالات المملوكة للدولة التي تشجع التجارة والاستثمار في ميانمار، وضمان عدم دخول هذه الكيانات في علاقات تجارية مع الشركات المملوكة أو الخاضعة لسيطرة الجيش أو الحفاظ عليها.

87- وتوصي المفوضية بأن يلتزم المستثمرون والشركات التجارية بما يلي:

(أ) ينبغي لجميع مؤسسات الأعمال التجارية العاملة في ميانمار أو التي تتاجر مع الشركات التجارية في ميانمار أو تستثمر فيها، بما في ذلك العمليات التجارية على صعيد سلاسل الإمداد، أن تبذل العناية الواجبة لضمان عدم دخولها أو بقائها في علاقة تجارية من أي نوع كان مع التاماداو، أو أي مؤسسة تملكها أو تسيطر عليها، بما في ذلك الشركات التابعة لها، أو لأفرادها؛

(ب) وعلى جميع الشركات العاملة في ميانمار أو التي تتاجر مع الشركات التجارية في ميانمار أو تستثمر فيها، بما في ذلك العمليات التجارية على صعيد سلاسل الإمداد، أو تلك التي تفكر في ممارسة الأعمال التجارية في ميانمار، أن تبذل بشكل منهجي العناية الواجبة الفائقة في مجال حقوق الإنسان من أجل:

1' أن تكون شاملة، ومستنيرة بمشاركة هادفة من أصحاب المصلحة، وتهدف إلى تقييم الآثار الفعلية أو المحتملة على حقوق الإنسان، وتتجنب ضرورة العلاقات التجارية مع الجيش؛

2' وتدمج النتائج في العمليات ذات الصلة وتتبع فعالية التدابير المتخذة؛

3' وتكون شفافة بشأن إدارة الآثار المحتملة والفعلية، وتنتشر التقييمات على سبيل المثالية؛

4' وتكون مستمرة وتخضع للمراجعة الدورية لتقييم الفعالية والنظر في أي معلومات موثوقة متاحة حديثاً؛

(ج) وينبغي للأعمال التجارية النشطة في ميانمار أن تنشر ما تدفعه من رسوم، مثل رسوم الامتيازات والتراخيص، من أجل المساهمة في زيادة الشفافية والحوكمة الرشيدة؛

(د) وقد لا تكون العناية الواجبة الفائقة في مجال حقوق الإنسان والإجراءات التصحيحية المحددة، في بعض الظروف، كافية للتخفيف من المخاطر ولا يكون بوسع الشركات أن تقوم بعمليات تمتثل لحقوق الإنسان. وفي مثل هذه الظروف، ينبغي وضع عمليات الانسحاب المسؤولة في الاعتبار؛  
(هـ) وينبغي للمستثمرين تجنب الاستثمار في الشركات المملوكة للجيش أو المرتبطة بهم، وينبغي أن يطالبوا الشركات التي يستثمرون فيها ببذل العناية الواجبة الفائقة في مجال حقوق الإنسان.

88- وتوصي المفوضية السامية لحقوق الإنسان المؤسسات المالية الدولية بما يلي:

(أ) استكشاف سبل دعم القطاع الاقتصادي الذي لا يد للتتماداو فيه، ولا سيما الشركات التجارية التي تلتزم بالمعايير الدولية للسلوك التجاري المسؤول، دون إفادة الجيش؛  
(ب) وضمان المشاركة المستمرة مع منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق بأي أنشطة مستقبلية.

89- وتوصي المفوضية السامية لحقوق الإنسان الأمم المتحدة، بما في ذلك صناديقها وبرامجها ووكالاتها، بما يلي:

(أ) تحسين قدرة الأمم المتحدة على تحديد مدى تعرضها للأعمال التجارية والمنتجات المملوكة للجيش من خلال عمليات العناية الواجبة، بما في ذلك من خلال إنشاء جهة تنسيق مخصصة أو مركز عمل مخصص، من أجل مواكبة أحدث المعلومات المتاحة، وتتبع الاستجابات وتقديم التوجيهات؛

(ب) والنظر في إصدار المزيد من التوجيهات للشركات التجارية والمستثمرين بشأن ما يشكل التشغيل المسؤول وتصفية الاستثمار في سياق ميانمار؛

(ج) وإجراء مزيد من التحقيقات بمساعدة الخبراء المعنيين المختصين في التحقيقات، ومنها التحقيقات المالية، في المجالات التالية:

‘1’ المسائل التي حددتها البعثة في الفقرة 191(ج) من ورقتها بشأن المصالح الاقتصادية لجيش ميانمار؛

‘2’ والحالات المحتملة لجريمة الحرب المتمثلة في النهب في ميانمار.